تحليل اقتصادى لكتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجى ٧٧٠هـ - ٨٣٨ هـ نموذج من الفكر الاسلامى لقضية الفقراء ومشكلة الفقر

الدكتور رفعت العوضى

استاذ الاقتصاد المساند

كلية التجارة - جامعة الأزهر

مقدمة

هذا البحث دراسة عن الدلجى وكتابه الفلاكة والمفلوكون ، واختير هذا الكتاب لأسباب منها :

١ ــ الكتاب الآن محل اهتمام ومناقشة من الاقتصاديين الذين يهتمون بالاقتصاد الإسلامى .

٢ ــ اكتسب الكتاب لذلك اهمية ، وبالرغم من ذلك فلا تُوجد عنه دراسات إلاّ دراسة نُشرت منذ اكثر من خمسين عاماً .

٣ ــ الكتاب من حيث الموضوع الذى خُصص له ومن حيث الآراء التى قيلت فيه يستحق أن يهتم به ، فالكتاب فى ذاته يستحق اهتماماً موضوعياً .

٤ ــ قضية الفقراء وظاهرة الفقر من اهم الموضوعات التى ينبغى أن يهتم بدراستها فى عالمنا الإسلامى المعاصر ، ودراسة عن كتاب الدلجى ، إحدى صور الاهتمام بهذا الموضوع .

الفرضية التى يُحاول هذا البحث إثباتها من خلال تحليل كتاب الدلجى هى أنّ المفكرين المسلمين اعطوا مساهمة فى الفكر الاقتصادى وهى غير مساهمتهم فى الفقه الاقتصادى والمالى ، والمساهمتان لا تتناقضان وإنما تتكاملان . هذه هى الفرضية العامة التى يعمل البحث على إثباتها ، وبجانب هذه الفرضية العامة فإنّ البحث يحاول الكشف عن طبيعة المساهمة الخاصة التى يمثلها الفكر الاقتصادى للدلجى ، إنّ كتابه دراسة اقتصادية عن الفقر والفقراء ، ويستهدف البحث الكشف عن إطار صياغته الاقتصادية لهذا الموضوع ، وطبيعة الفكر الاقتصادى الذى قدّمه فى هذا المجال .

إذا أثبت البحث الفرضية السابقة بتفريعاتها ، فإنّ البحث يحاول إثبات نتيجة تتوقف على هذا الإثبات ، وهى نتيجة تجىء من المقابلة التاريخية بين الفكر الاقتصادى الذى قدّمه المسلمون مربوطاً إلى تاريخه والفكر الاقتصادى الذى قدّمه الغربيون مربوطاً إلى تاريخه .

الخطة التى تُقترح لهذا البحث بحيث تخدم العمل على فرضية البحث تشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول ويُخصص لتقديم دراسة عن الدلجى وكتابه مع محاولة عمل تصنيف اقتصادى للكتاب يخدم تحليله .

المبحثان الثانى والثالث وتُقدم فيهما دراسة عن أسباب الفقر أو بالتعبير الذى يقترحه البحث وهو السببية فى الفقر ، ويخصص المبحث الثانى للتسبيب العقائدى والمبحث الثالث للتسبيبات النوعية والعامة .

المبحث الرابع ويخصص للدراسة التطبيقية التى تضمنها الكتاب .

المبحث الخامس ويُخصص لبحث التوصيات التى كتبها المؤلف

المبحث السادس وتُعرض فيه النتائج التى توصّل إليها البحث .

المبحث الأول
المؤلف والكتاب وتصنيفه الاقتصادى

أولاً ـ المؤلف :

مؤلف كتاب الفلاكة والمفلوكون هو أحمد بن على بن عبد الله شهاب الدين الدلجى ، ولد فى عام ٧٧٠ هـ الموافق ١٣٦٨م فى مدينة دلجة ، وتوجد هذه المدينة فى الجزء الجنوبى من مصر الذى يُسمّى صعيد مصر . يقول عنه الزركشى صاحب كتاب الأعلام(١) أنه فاضل مصرى ، تعلّم فى مصر واشتهر بدمشق ، اشتغل بالفلسفة . له كتب كثيرة ، منها الفلاكة والمفلوكون ، وهو الكتاب الذى نهتم بدراسته ، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ، والجمع بين التوسط للأذرعى ، والخادم للزركشى مع زوائد فى مجلدين . كانت وفاته بالقاهرة فى مصر فى عام ٨٣٨ هـ الموافق ١٤٣٥م .

وإتماماً للتعريف بالدلجى ولخدمة هدف البحث يُذكر عنه ما يلى :

١ ــ عاش الدلجى فى مصر فى الفترة من ٧٧٠ هـ إلى ٨٣٨ هـ وهو بهذا عاش فى الفترة المعروفة فى مصر باسم عصر المماليك الجراكسة ، الذين حكموا مصر فى القرنين الرابع عشر ، والخامس عشر ، وامتد حكمهم إلى سنوات فى القرن السادس عشر . وعصر المماليك فى مصر اتّسم بانتشار الفوضى والظلم فى الداخل . وهذا حكم عام ، بصرف النظر عن انتصارات حربية تحققت سواء أكانت إيجابية من المنظور الإسلامى ، أم لم تكن . سيادة الفوضى والظلم تقود إلى تأخّر الفكر والعلوم ، أو ان تأخّر الفكر هو جواز المرور للفوضى والظلم ، وسواء أصحت المقولة الأولى أو المقولة الثانية ـ وارتباط البحث بالمقولة الثانية أقوى من ارتباطه بالمقولة الأولى ـ فإنّ عصر المماليك فى مصر لم يكن عصر ازدهار فكرى ولا تقدّم علمى . بالرغم من هذا الحكم العام على العصر الذى عاش فيه الدلجى ، إلاّ أنه يكتب كتابه الفلاكة والمفلوكون . وهذا الكتاب كما سأثبت فيما بعد ، حمل فكراً متقدماً . وهذه التقدمية مؤكدة من زوايا كثيرة . وهذه التقدمية الفكرية وسط إظلام فكرى تسجل بها ايجابية للدلجى كمؤلِّف ، ولكتابه الفلاكة كمؤلَّف .

٢ ــ حياة الدلجى من حيث اليُسر أو الفاقة ، ومن حيث النباهة وعُلوّ الشأن أو الضعف هذه الحياة غير معروفة ، إذ لم يكتب عنه إلاّ نفر قليل . لكن تحليل كتابه من حيث آراؤه وفكره عن الناس والحياة ونظرته إلى الناس والحياة ، وعلاقته بالناس وكذا بالحياة يبدو منها أنه لم يكن محسوباً من أنصار السلطة ، فقداتهم بالزندقة وأريق دمه . ولم يكن من أصحاب الوجوه فى عصره ، فهو يقول مخاطباً الفقراء : يامعشر إخوانى المفاليك ، ص ٤ ، ويختم كتابه بالدعاء : اللهم اشكو إليك ضعف قوتى وقلّة حيلتى ، ص ١٨٤ .

٣ ــ لم يحظ الدلجى بشهرة ، بل ان اسمه غير معروف ، ولم يتداول اسمه ولا كتابه إلاّ حديثاً ، وفى محيط محدود ، وهو محيط المهتمين بالاقتصاد الإسلامى أو الفكر الاقتصادى العربى . وحتى فى هذا المحيط ، فإنّ التداول إنما هو للفظ اسمه أو لفظ كتابه ، وليس هناك تداول لفكره . وهكذا فإنّ حظّه بعد موته ليس أحسن من حظّه فى حياته[1] . وممّا يُذكر أنّ الدلجى كتب كتابه فى القرن الخامس عشر الميلادى . ويتداول بين الباحثين اسماء برزت فكرياً فى هذا القرن ، منهم ابن خلدون ، والمقريزى ، والعينى ، ولكن الدلجى لم ينل هذا الحظ من التداول . مع ان تحليل ما كتبه يجعله يقع فى موقع فكرى ليس بعيداً عنهم ، أو ليس أقل منهم ، وعرف هذا ممّا كتب عنه حديثاً .

٤ ــ اتهامه بالزندقة وإراقة دمه يلزم له تفسير قراءة كتابه الفلاكة والمفلوكون بقصد تحليله اقتصادياً ، وفى الفكر هذا الاتهام الذى وجّه إليه ، ولكن لم يثبت عليه ما يؤيد هذا الاتهام بالزندقة وإراقة الدم .

يوجد فيما كتبه الدلجى بعض الآراء والافكار التى يمكن أن تلقى ضوءاً لتفسير توجيه هذا الاتهام اليه ، استشهد الدلجى على رأيه فى الكرامات وخرق العادات على يد الولى بما قال الإمام ابن تيمية الذى يُنكر حدوث ذلك . يقول : وقد صنّف الشيخ تقىّ الدين بن تيمية رسالة فى انكارها وكذلك ابن قيم الجوزية ، كما حكاه هو نفسه فى كتابه المسمى : مفتاح دار السعادة ص ٤٠ ، والدلجى بهذا كان ضد طائفة مدعى التصوّف ومدعى الولايات والكرامات . وهذا واضح فى كتابه الذى هو موضع دراستنا . هل يمكن لهذا أن نقول أنه بسبب هذا كله وشت به هذه الطائفة فناله الاتهام بالزندقة والكفر . إنّ الذى يعرف السيطرة التى مارستها طوائف المشعوذين ومدعى الكرامات والولايات والعلم بالغيبَ والتنجيم فى العصر الذى عاش فيه الدلجى ، وهى سيطرة لم تقف عند حد العامة والدهماء ، وإنما وصلت فى أحيان كثيرة إلى طبقة الحُكّام ، إنّ الذى يعرف هذه السيطرة يقتنع بالربط بين اتهامه بالزندقة وبين رأيه فى هذه الطوائف . إنّ وهج الفكر حين يخبو ، وحيث تغيب شموعه الحقيقية التى تضىء طريق المعرفة فإنّ شموع الجهل والشعوذة ترتفع ، وهذه الشموع لاتُضىء وإنما تزيد الظلام اعتاماً . وعلى الذين يعرفون حقاً أن يتحملوا سفاهات الجهلاء ومدعى العلم ومكائدهم . وهذا هو ثمن أن يبقى العلم علماً ، وأن تبقى المعرفة معرفة ، وان يبقى الحق حقاً ، وأن يبقى الناس فى أطار الإنسانية ، وأن يبقوا فى طريق الحق . وايضاً أن هذا الثمن هو الثمن ليبقى الإسلام إسلاماً .

ثانياً ــ الكتاب :

اسم مؤلَّف الدلجى الذى يهتم به هو الفلاكة والمفلوكون والنسخة المطبوعة التى أعتمد عليها فى هذه الدراسة مكتوب عليها : شارع مكتبة الأندلس ، بغداد (مطبعة الآداب ــ النجف) . وليس لهذه النسخة التى لم يمكن الحصول على غيرها محقق . لذلك لا يوجد توثيق لطبعة كتاب الفلاكة والمفلوكون التى أعمل منها تحليلاً لهذا الكتاب استناداً إليها . والذى اضطر للاعتماد على هذه الطبعة انه لم يمكن الحصول على نسخة لطبعة أخرى . ويُقال أنّ لهذا الكتاب طبعة صادرة عن إحدى دور النشر بالقاهرة . وبحثت عن نسخة من هذه الطبعة فلم أستطيع ، بل لم يمكن التعرّف على إسم دار النشر التى أصدرته بالرغم من كثرة البحث . وأمام ذلك ، وللحاجة لدراسة الكتاب تَمَّ تحليله اعتماداً على النسخة الصادرة عن مكتبة الأندلس ببغداد ، وهى نسخة ليس لها محقق ، أى أنها غير موثقة . ولقد عمل مجهود لتوثيق هذه النسخة وذلك بالبحث عمّا كتب عن المؤلف أو عن الكتاب .

أمّا صحة الموضوعات التى توجد فى النسخة التى أعتمد عليها ، فلقد وثق ذلك بمقارنة ما جاء فى هذه النسخة بالموضوعات التى ذكر الدكتور محمد صالح أنّ الدلجى كتب عنها .

فيما يتعلق بتحديد التاريخ الذى كتب فيه ابن الدلجى كتابه ، فإنه يعتقد ، كما قيل ذلك[1] ، انه كتبه فى الفترة الواقعة بين ١٤١٢ و ١٤٢١م . حيث يستفاد ممّا قاله انه وضعه فى أيام الملك المؤيد ، الذى حكم مصر فى هذه الفترة .

ثالثاً ـــ التصنيف الاقتصادى للكتاب :

كتب الدلجي عن الفقر وعن الفقراء ولم تكن كتابته عن ذلك تفريعاً على كتابته فى موضوع أو موضوعات اخرى ، وإنما الفقر والفقراء هو الموضوع المستهدف وحده الذى كتب عنه ، بل ابلغ من ذلك انه كتب ما كتب مخاطباً به الفقراء ، يقول : منحتكم يامعشر اخوانى المفاليك كتاباً بديع المثال ، منسوجاً على غير منوال ، مخترعاً من غير سابقة مثال ، مسلاةً وتمثلاً وحكماً وعللاً ، تتخذونه مفاكهة وامثالاً ، وتصرفون به فى ظنونكم رداً وإعالاً ، وتنزعون به أيديكم من ربقه انتزاعاً وترفعون به نحو الأغراض والمقاصد شراعاً (ص ٤) .

وذكر سبب كتابته يؤكد أنه قصد الكتابة عن الفقر والفقراء ، وانه خاطبهم بما كتب . أنه كتب ما كتب « لأن سائلاً سأل عن السبب فى غلبة الفلاكة والاهمال على نوع الإنسان ، فصادف منّى نشاطاً للكلام فى ذلك نفثة مصدور ، وضربة موتور ، ونـاراً ساكنة القمها حطباً ، دعوة وافقت إرادة ومطلباً (ص ٤) . ثم إنّ عنوان الكتاب وتتبّع موضوعاته جملة وتفصيلاً يثبت أنّ الكتاب كله هو دراسة فى الفقر وفى الفقراء .

كتاب الفلاكة والمفلوكون يلزم أن يحدد فرع الاقتصاد الذى يوضع فيه . وتحديد الفرع الاقتصادى الذى يتصل به الكتاب هو التصنيف الاقتصادى له . يصنّف كتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجي على أنه دراسة فى اقتصاديات الفقر .

الفقر والفقراء واحد من الموضوعات القديمة من حيث الاهتمام بها . ولكن الاهتمام بها كدراسة اقتصادية ، أو كواحد من الموضوعات التى تدخل فى الاقتصاد ، يعتبر حديثاً نسبياً ، بل قد يكون حديثاً جداً . وتحمل هذه الدراسة العنوان : اقتصاديات الفقر . والذى يتتبع الكتب التى تصدر فى الاقتصاد فى البلاد الأوربية والأمريكية يجد أنّ اقتصاديات الفقر موضع اهتمام واسع . واعتقد أنّ السبب فى ذلك يرجع إلى أنّ هذه البلاد وهى تتبع نظام الاقتصاد الحر ، وبالرغم ممّا احرزته من تقدّم اقتصادى واسع ، إلاّ أنّ الفقر ، الذى قد يكون فقراً مطلقاً أو فقراً نسبياً ، يفرض نفسه كموضوع للاهتمام فى هذه المجتمعات . إنّ هذه المجتمعات تعانى من التفاوت الحاد فى توزيع الدخول والثروات ، هذه هى القضية الحقيقية التى تواجهها هذه المجتمعات . وكان هذا التفاوت يلزم بإثارة قضية إعادة توزيع الدخول والثروات ، لكن هذه المجتمعات استطاعت ان تنقل الاهتمام من قضية إعادة توزيع الدخول والثروات ، التى هى قضية تتصل وترفع إلى أسس النظام الفردى الراسمالى الذى تتبعه ، إلى الاهتمام بقضية فقر تعالج بإجراءات الضمان الاجتماعى وإعانات الفقراء ، وفق مقولاتهم .

دخلت البلاد المتخلفة ايضاً إلى دائرة الاهتمام بدراسة اقتصاديات الفقر . وهذه البلاد ادخلت إلى دائرة الاهتمام هذه ولم تدخل هى إليها . وحدث ذلك بتوجيه الدراسات الاقتصادية التى تعمل عن هذه المجموعة من البلاد ، وخاصة تلك الدراسات التى تقوم بها بعض المنظمات الدولية ، أو الدراسات التى تموّلها جهات غربية . ومثال هذه الدراسات ما نشرته منظمة العمل الدولية عن الفقر فى سبع دول آسيوية ، وهى دراسة تطبيقية واسعة[1] إنّ هذه البلاد وجهت إلى الاهتمام بهذه الدراسة ، وهو توجيه مضلل ، ذلك أنّ مشكلة هذه البلاد اعمق بكثير من كونها مشكلة فقر . إنها مشكلة تقع فى مستوى النظام الاقتصادى الملائم لها ، نظام اقتصادى يتيح لها توازناً عقائدياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ، نظام اقتصادى يتيح لها نمواً حقيقياً مضطرداً ، لا نمواً متعثراً يكاد الاّ يكون نمواً ، نظام اقتصادى يتيح لها نمواً مستقلاً لا نمواً تابعاً . هذه هى قضية القضايا فى البلاد المتخلفة . وفى إطار مثل هذا النظام توجه وتحمل مشكلة الفقر مع غيرها من المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

المبحث الثانى
السببية فى الفقر

مقدمة

يعرف الدلجى بأنه الرجل غير المحظوظ من الناس [ص ٦][١] .ويمكن من هذا التعريف عن الفقير أن يستنبط تعريف للفقر . فى الاقتصاد يرتبط بتعريف للفقر والفقير بمعيار الوضع الذى يكون عليه[٢] . تعريف الدلجى له مزاياه ، هو تعريف باللازمة فى الفقر . والتعريف باللازمة يعنى أن زوال هذه اللازمة يؤدى بالحتم إلى زوال الظاهرة وهى الفقر . بينما التعريف بالعارض لايستلزم ذلك ، فتغير الوضع المادى لايستلزم بالضرورة زوال صفة الفقر . وأيضا لأنه يجعل الفقر أكثر من كونه ظاهرة مادية ، بينما تعريف الاقتصاد للفقر يحصره فى الظاهرة المادية . ولاشك أن الدلجى بهذا التعريف للفقر يترجم عن الفكر الإسلامى الذى لا يدور ولا يرتبط بالظواهر المادية وحدها .

بعد تعريف الدلجى للفقير ينتقل إلى دراسة السببية فى فقر هذا الفقير وذلك فى الفصلين : الثانى والثالث ، وقد ناقش ذلك تحت عنوان .خلق الأعمال وما يتعلق به ، والتوكل لا ينافى التعلق بالأسباب . ثم عاد بعد ذلك فى فقرات متعددة لاستكمال دراسة هذه السببية . تجمل هذه الأسباب فى ثلاث مجموعات هى .

أولاً . التسبيب العقائدى .
ثانياً . التسبيب العام .
ثالثًا . التسبيبات النوعية .

ويخصص هذا البحث لدراسة النوع الأول منها وهو التسبيب العقائدى .

التسبيب العقائدى .

خصص الدلجى الفصل الثانى لبحث ما اسماه خلق الأعمال وما يتعلق به ولبيان دخل ذلك فى دراسة الفقر والفقير . نجد أن المصنف نفسه قال عن هذا صراحة . يقول : الغرض من هذا الفصل إقامة الحجة على المفلوكين وقطع معاذيرهم والجامهم عن التعلق بالقضاء والقدر وأنه متى نعيت إليهم فلاكتهم أو نودى عليهم بها كان ذلك متجها مخيلا ، لانهم إما فاعلوها استقلالا أو مشاركة ، وإما بالمحلية والمدخلية [ص١١] . تقول هذه الفقرة المنقولة نصا عن المصنف أنه بحث موضوع خلق الأعمال وما يتعلق به ليثبت مسئولية الفقير عن فقره .

موضوع خلق الأعمال وما يتعلق به هو دراسة فى العقيدة ، لهذا يقترح أن تجعل دراسة هذا الموضوع فى مجال بحث الفقر والفقراء هو القاعدة العقائدية فى قضية أو مشكلة الفقر والفقراء . لا يراد القول بذلك أن قضية الفقر والفقراء فى الإسلام مسببة عن العقيدة ، وإنما الذى يراد قوله هو أن فهم قضية الفقر والفقراء ، وفهم السببية فيها ، ثم التقدم بعد ذلك لتحليلها فعلاجها ، كل ذلك لا يكون صحيحا إسلاميا ، بل لا يكون ممكنا إلا إذا فهم ووضع فى موضعه الصحيح من حيث العقيدة .

الدلجى وهو يقول ان غرضه من بحث هذا الموضوع هو إقامة الحجة على الفقير وإبطال تعلقه " الباطل " بالقضاء والقدر ، وهو يقول ذلك ، فإنه يريد إبطال مقولة الفقراء ، ان فقرهم هو أمر قضاء وقدر . يعنون بذلك أن السبب فى فقرهم أمر خارج عنهم وفوق إرادتهم . وهم إذ يقبلون الفقر مستسلمين له فلأن ذلك هو أمر اعتقاد . ومن هذا ولهذا اقترحت دراسة ذلك تحت عنوان التسبيب العقائدى . لا أعنى بذلك إثبات أن العقيدة الاسلامية تجبر على قبول الفقر ، وإنما أعنى عكس ذلك كلية ، ان العقيدة الإسلامية فى الاعتقاد الحق والصحيح بها تدفع الفقير ليخلص نفسه من الفقر ، بل تجعله مسئولا عن فقره ، لأنه فاعل ذلك ، إما استقلالا وإما مشاركة ، واما بالمحلية والمدخلية .

فيما يتعلق بإثبات المسئولية العقائدية للفقير عن فقره ، استعرض الدلجى آراء العلماء فى خلق الأعمال وما يتعلق به . وأهم ما أثبته متعلقا بالفقر" من ص ٨إلى ٢١ " .

١ ــ أن الفقير فاعل فقره إمَّا استقلالاً وإمَّا مشاركة وإمَّا بالمحلية والمدخلية .

٢ ــ أنَّ العلماء يتفقون على أن القضاء والقدر لا يحتج به فى تقصير الانسان أو قصوره .

٣ ــ أن حركة العبد للسعى تجامع التعلق بالأسباب ولا تنافيها .

٤ ــ أن الاكتساب لإحياء النفس ولغير ذلك واجب .

٥ ــ أن الرسول قال للأعرابى لما أهمل ناقته وقال توكلت على الله : اعقلها وتوكل على الله .

٦ ــ أنه ليس من شرط التوكل ترك الأسباب فإن ذلك حرام فى الشرع ولا يُتقرَّب إلى الله بمحارمه .

٧ ــ أن الله سبحانه وتعالى قال (خذو حذركم) .

٨ ــ أن وجود المال فى اليدين لا فى القلب ودخول الدنيا على العبد وهو خارج عنها لا ينافى الزهد .

هذه بعض العناصر أو أهم العناصر التى أثبت بها الدلجى المسئولية العقائدية للفقير عن فقره . وهى عناصر تدور حول نوع مسئولية للإنسان عن فعله ، وحول أن الأخذ بالأسباب شرط للتوكل على الله ، وحول أن الزهد لا ينافى وجود المال فى اليدين .

هذا التسبيب العقائدى يساعد ، على الأقل ، فى وضع سياسات لفهم ولعلاج ظاهرة الفقر وقضية الفقراء من وجهين :

الوجه الأول :

فى دراستنا عن الفقر والفقراء يقتصر التحليل على العنصر المادى فى هذه الظاهرة وفى هذه القضية . وهذا العنصر المادى يُترجم فى مستوى مادى معيشى ، مبالغ نقدية ، أو كميات سلع ، أو مقادير من السعرات الحرارية . بل إن العمل على العنصر المادى لم يكن فى هذا وحده ، وإنما عمل العنصر المادى وحده على التسبيب أيضاً . وتوضيحاً لذلك : تربط ظاهرة الفقر وقضية الفقراء بتوزيع ملكية الأراضى الزراعية[١] وتربط بالأسعار فى كل قطاع أو فى كل نشاط ، وبمعدلات التبادل الدولية[٢] . والإسلام لا يمنع دراسة هذه العناصر فى التسبيب للفقر . وإنما هو يُقرها إنما مع إقرارها فإنه جاء لتسبيب ظاهرة الفقر من أعلى مستوى تسبيبى ممكن وهو التسبيب العقائدى ، ولذلك نجد أنّ التسبيب الإسلامى للفقر يعمل على مستوى التسبيب العقائدى ، ويعمل على تسبيبات معنوية دون ذلك ، ويعمل على تسبيبات مادية ، من أمثلة ما ذُكر آنفاً . ولهذا ، فإنّ التسبيب الإسلامى يكون تسبيباً كلياً شمولياً . والتسبيب العقائدى يفيد فى الفهم الصحيح لهذه القضية ، وفهمها الصحيح هو أنّ تعالج كقضية عقائدية ، عقائدية لنشوئها ، وعقائدية لحلها ، فإذا قيل للمسلمين انتم مسئولون عقائدياً عن فقركم وأنّ الله سيحاسبكم على ذلك ، وأنّ عمله للقضاء على الفقر هو من مسئولياتكم العقيدية ، إذا بدىء بعلاج الفقراء المسلمين من هذا المستوى التسبيبى مع المستويات التسبيبية الأخرى ، فإنّ ظاهرة الفقر التى بدت غير قابلة للحل فى عالمنا الإسلامى تصبح ، إن شاء الله ، ميسورة الحل .

إنّ إهمال العنصر العقائدى فى حياة المسلم بل فى تفكيره هو سلوك حديث وليس قديماً فى تاريخ الفكر الإسلامى . ومن الأدلة كتاب الدلجى الذى كتبه منذ أكثر من خمسة قرون . ويكتب فيه عن ظاهرة الفقراء مبتدئاً بالعنصر العقائدى .

الوجه الثانى :

يفيد التسبيب العقائدى فى علاج ظاهرة الفقر وقضية الفقراء من وجه آخر أيضاً . أن الإسلام يرى أن علاج الفقر يجب أن يبدأ من الفقير نفسه أولاً ثم يجىء دور المجتمع بعد ذلك بإجراءات تكميلية أن ظلت هناك حاجة لمثل هذه الإجراءات . هذا الموقف الإسلامى يتضح بالإشارة إلى نقيضه القائم فى الاقتصاد . الاقتصاد يدخل لعلاج ظاهرة الفقر وقضية الفقراء من مدخل ان الفقير ليس مسئولاً عن فقره ولا مسئولاً عن علاجه .

يظهر ذلك فى الاقتراحات والإجراءات والسياسات التى يُوصى بها لعلاج الفقر . انه يطلب من الدولة أن تُخصص إعانات للفقراء ، وتأخذ هذه الإعانات تسميات مختلفة ، وإن كان هذا لايغيّر من طبيعتها ومن كونها إعانة ، ومن كونها لا يشارك فيها الفقير لعلاج فقره . وقد يطلب التدخل فى أسعار السلع ، أو فى أسعار عوامل الإنتاج ، متضمناً بصفة خاصة التدخل فى الأجور بضمان حد أدنى لها ، وقد يصل الأمر إلى حد المطالبة بإعادة توزيع الملكية وعلى وجه الخصوص ملكية الأراضى الزراعية . وقد شاع استخدام هذا تحت عنوان : سياسات الإصلاح الزراعى .

ان الفقير فى كل هذه الإجراءات والسياسات هو محل لها ، هى إجراءات وسياسات تقع عليه ، والفقير فى الاقتصاد كأنه بهذا شىء مادى تقع عليه الأحداث وليس كائناً بشرياً مسئولاً عمّا هو فيه وواجب عليه ان يأخذ خطوة أو خطوات ليغيّر ممّا هو فيه . وحق له أن

يجعله المجتمع يشارك فى الإجراءات والسياسات التى توضع لقضيته .

يجرى الأمر فى الاقتصاد الإسلامى على نحو آخر عمّا يجرى عليه فى الاقتصاد ، إن الدلجى على سبيل المثال ، حين بحث التسبيب العقائدى للفقر ، وقال صراحةً : أردت إقامة الحجة على الفقراء ، حين بحث ذلك فإنّ المتضمن العلاجى لذلك هو أنّ علاج الفقر تبدأ مسئوليته بالفقير ، عليه أولاً أن يتخذ الإجراءات ، عليه أولاً أن يقوم هو ، عليه أولاً أن يعمل هو ثم بعد ذلك يأتى دور المجتمع .

فى هذا الصدد يُشار إلى بيع الرسول ﷺ ممتلكات الرجل الذى جاء يسأله الصدقة ووجهه إلى العمل . هذه الحادثة هى دليل على أنّ علاج الفقر تبدأ مسئوليته بالفقير . قد يقول معترض : أنى لمجتمعاتنا ذات الاقتصاديات بالغة التعقيد بمثل هذا الإجراء البسيط. ولكن الرسول ﷺ أعطى سياسة بنموذج ملائم لاقتصاديات عصره ، وعلينا نحن أن نضع وأن نُجهد انفسنا ونقدم نماذج تُلائم اقتصاديات عصرنا متفقة مع طبيعة التشريع الذى سنّه الرسول ﷺ .

هذا التسبيب العقائدى يمكن أن يفيد فى مجال المقارنة التمييزية بين الفكر الاقتصادى الإسلامى والاقتصاد الوضعى .

ففى دراسة الماركسية للفقر ، على سبيل المثال ، ليس من السهل أن يحدد ما هو السبب وما هى النتيجة . لقد تكلّم ماركس عن قوى الإنتاج وعن علاقات الإنتاج قال عن ذلك وهو يفسر التاريخ وتفسيره معروف باسم التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ[1] . وفيما قاله ماركس فى هذا المستوى لا نجد ما يتعلق بالفقر تسبيباً أو غيره . طبّق ماركس جدليته الماركسية التى ترى أنّ التاريخ يخضع لصراع الطبقات ، أو أنّ التاريخ هو دراسة صراع الطبقات[2] طبّق هذه الجدلية على الرأسمالية ، أو على التطور من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وهنا تكلم ماركس عن طبقة البورجوازية وعن طبقة البروليتاريا . وفى هذا المستوى يمكن أن يقال أن ماركس تكلّم عن الفقر فى صورة العلاقة بين الطبقتين المُشار إليهما ، وتكلّم عن الفقراء فى صورة طبقة البروليتاريا .

إنّ الماركسية ليس فيها شىء يتعلق بالتسبيب العقائدى للفقر ، بل الماركسيون لا يرتبطون بعقيدة على النحو الذى يُفهم به مصطلح عقيدة . الماركسية تسبب الفقر كله بظاهرة الملكية الخاصة . ولهذا استهدف ماركس إلغاءها . ولقد الغت البلاد التى طبّقت الاشتراكية الملكية الخاصة ومع ذلك لم يقض فيها على الفقر ، بل لم يقض على الصراع ، فهذه المجتمعات تعانى من الصراع ويظهر ذلك فى كثرة الاضطرابات التى توجد فيها .

الإسلام يربط ظاهرة الصراع الاجتماعى بسوء استخدام الملكية ، عامة أو خاصة ، وليس بظاهرة وجود الملكية الخاصة . وهذا التحليل الإسلامى يستهدف بناء مجتمع وليس تخريب مجتمع . لذا لم يستهدف الإسلام إلغاء الملكية الخاصة وإنما استهدف ترشيدها والقضاء على سوء استخدامها[1]

إنّ الاقتصاد الإسلامى يتمايز ويتميز على الاقتصاد الماركسى فى إدخال التسبيب العقائدى للفقر . ذلك أن التسبيب العقائدى للفقر على النحو الذى وجدناه عند الدلجى ، كنموذج للتفكير الإسلامى يجعل الفقراء مسئولين عن الوضع الذى هم فيه ، مسئولية جزئية أو كلية ، وبهذا التكييف والفهم لظاهرة الفقر وقضية الفقراء يدخل الإسلام إلى علاج المشكلة ، إذ يجعل الفقراء شركاء على الأقل فى العلاج . بينما الاقتصاد الماركسى ، ومثله الاقتصاد الرأسمالى ، يجعل الفقراء (شيئاً) يقع عليه العلاج . وفرق هائل بين التفكير الإسلامى الذى يقوم على أنّ الفقير كائن بشرى يشارك بإرادته فى علاج وضعه ، وبين التفكير الوضعى الماركسى والرأسمالى الذى يقوم على أنه (شىء تقع عليه إرادات الآخرين .)

هذا عن الماركسية ، أمّا عن الرأسمالية فيما يتعلق بالتسبيب العقائدى للفقر ، فإنّ الرأسمالية تعانى من النظرة البسيطة لظاهرة الفقر ولقضية الفقراء . ويظهر هذا من التتبّع التالى للقاءات الفكر الرأسمالى مع الفقر :

اللقاء الأول : جاء هذا اللقاء فى عصر المدرسة الكلاسيكية . وهى المدرسة التى بدأت مع آدم سميث ، الذى يُقال عنه أبو علم الاقتصاد ، بكتابه ثروة الشعوب فى ١٧٧٦ . وهى المدرسة التى شرحت لأول مرة ميكانيكية عمل النظام الرأسمالى اقتصادياً .

لم تقل الرأسمالية على لسان الكلاسيك تنظيراً مباشراً عن الفقر وإنما قالت عن ذلك فيما قالته عن أجر الكفاف . وهى فيما قالته عن ذلك كانت تقول تحليلاً لظاهرة أجر الكفاف . وارتبط الكلاسيك ارتباطاً كاملاً بهذا الأجر الكفاف . ويقول عنه آدم سميث : ان الثمن الطبيعى للعمل هو ذلك الثمن الذى يكون ضرورياً ليمكِّن العمال من الحصول على الكفاف ، وأن يبقوا على نوعهم[٢] . وهكذا فمن خلال أجر الكفاف يكون الكلاسيك قد نظروا للفقر ، نظروا سبباً لوجوده ، وإن كان يُقال عن آدم سميث أنه أبو المدرسة الكلاسيكية ، فإنه يُقال عن ريكاردو أنه أبرع مهندسيها . وفيما يتعلق بأجر الكفاف ، فإنّ ارتباط ريكاردو به أكثر وتحليله له أقوى . ويتضح هذا خاصةً فى تحليله لنظرية التطور الاقتصادى ، حيث فيها تكون الأجور مربوطة حديدياً إلى أجر الكفاف[٣] ومن هذا جاء المصطلح المعروف فى الاقتصاد باسم الأجر الحديدى .

هذا ما قاله الكلاسيك عن أجر الكفاف . وهو تنظير غير مباشر لظاهرة الفقر . ومما قالوه فى تحليلهم يتضح انهم ربطوه بالزيادة السكانية . وهكذا لايكون فى تحليل الكلاسيك إشارة لا من قريب ولا من بعيد للتسبيب العقائدى للفقر . وهذا هو المتوقع مع المدرسة الكلاسيكية ، حيث انها تأخذ بمنهج التحليل الوضعى ، وهو نوع التحليل الذى لا يرتبط بالغيبيات فى تحليل الظاهرة الاقتصادية .

لايتضح تحليل الكلاسيك عن الفقر فى كل أبعاده ، إلاّ إذا عرفنا بُعد إضافة مالثوس فى نظريته عن السكان ، وهى معتبرة نظرية الكلاسيك عن السكان . انه كان يرى أنّ الدولة يجب الاّ تعترف أو تسلم بحقوق للفقراء ، وأنّ توقف أيّة مساعدة لهم وأن تلغى قانون الفقر الذى بموجبه يساعد الفقراء[١] . هذا هو البُعد الذى أضافه مالثوس ، وما قاله لايرتبط بفكرة التسبيب العقائدى للفقر . إنه طلب منع إعانة الفقراء لانه يريد استبقاءهم فقراء ذلك أنه يعتقد أنّ أيّة إعانة للفقراء سوف تسبب زيادات سكانية متلاحقة . وهو الذى قام تحليله على إنقاص حجم السكان ، إمّا بالعمل على خفض معدل المواليد وإمّا بارتفاع معدل الوفيات .

اللقاء الثانى : هذا اللقاء الثانى بين الرأسمالية والفقر جاء مع مدرسة الكلاسيك الجُدد وهى المدرسة التى تربعت على عرش التحليل الاقتصادى للنظام الرأسمالى منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر . يقول تاريخ الفكر الاقتصادى عن مدرسة الكلاسيك الجُدد : انها المدرسة التى نقلت الاعتبار فى الاقتصاد من التراكم ومن التوزيع إلى تحليل التوازن العام . ومعنى ذلك أن نظرية التوزيع ، الدخل وكذا الثروة ، لم تصبح مقصودة بذاتها عندهم[٢] . ولذلك فمع غياب الاهتمام بالتوزيع غاب الاهتمام بظاهرة الفقر وبقضية الفقراء . لهذا يمكن القول ان الرأسمالية مع مدرسة الكلاسيك الجُدد لم تطرح الفقر لا طرحاً مباشراً ولا طرحاً غير مباشر . وفى مثل هذا فإنّ التسبيب للفقر لا يكون موجوداً ، لا تسبيباً عقائدياً ولا تسبيباً غير عقائدى .

مع هذا الحكم العام للرأسمالية عن الفقر مع مدرسة الكلاسيك الجُدد فإنه لابد من تسجيل موقفين فى الرأسمالية هما بمثابة تحفّظ استدراكى على الحكم السابق .

التحفّظ الاول :

يتعلق بمحاولة لورنز عن دراسة توزيع الثروة ، وهى المحاولة التى تترجم فى الاقتصاد باسم منحنى لورنز . كتب لورنز مقالة فى ١٩٠٥م عرض فيها منحنى يمكن به قياس التركيز فى توزيع الثروة[٣] . ومحاولة لورنز كان يمكن ان تولد اتجاهاً داخل اقتصاد الكلاسيك الجُدد للاهتمام بتوزيع الدخل والثروة ، الذى كان من الممكن أن يقود إلى الاهتمام بالفقر ، إلاّ أنه لم يحدث شىء من هذا . ويعلل ذلك بسببين : السبب الأول : هو أنّ سؤال التوزيع الشخصى لم يكن مُثاراً عند الكلاسيك الجُدد وإنما كان المُثار عندهم سؤال التحليل الذى يهتم بالتوزن ، توازن المنشأة وتوازن المستهلك . والسبب الثانى : هو أنّ محاولة لورنز عاصرت محاولة باريتو والتى اعتقد فيها ثبات الحصص النسبية للدخل . وقد وافق رأى باريتو هوى الكلاسيك الجُدد ، لذا أصبح مُعتقد باريتو هو مُعتقد الكلاسيك الجُدد .

التحفظ الثانى : يتعلق بمساهمة معروفة فى دراسة الفقر الآن باسم مساهمة راونترى الذى كتب كتاباً فى ١٩٠١ تحت عنوان : الفقر ــ دراسة فى حياة المدينة[١] ويُقال عن محاولة روانترى : انه كان يمكن أن تتسبب فى إثارة الاهتمام بظاهرة الفقر ، وبالتالى

قضية الفقراء ، ولكن يقول الواقع ان شيئاً من ذلك لم يحدث . وكتّاب الراسمالية انفسهم يقولون ان هذه المحاولة غابت عن الدراسات الاقتصادية لمدة خمسين عاماً ، حيث لم يجيء الاهتمام بها إلاّ فى الخمسينات من هذا القرن .

اللقاء الثالث : جاء هذا اللقاء الثالث بين الراسمالية والفقر بعد الحرب العالمية الثانية وما زال ممتدا إلى الآن . يسجّل عن هذا اللقاء الثالث حقيقة ذات بعدين : ان هناك اهتماماً ظاهراً واضحاً بظاهرة الفقر ، وهذا هو البعد الأول . ولكن هناك تضييع ظاهر أيضاً ظهوراً واضحاً لقضية الفقراء ، وهذا هو البُعْد الثانى .

البُعد الأول : كون ان هناك اهتماماً ظاهراً ظهوراً واضحاً بظاهرة الفقر فهذه حقيقة يقوم دليل عليها هذا الكم الهائل من الأبحاث والدراسات عن الفقر والتى تغمر أسواق الكتب والمكتبات ان هناك الآن العديد من الأبحاث والدراسات التى كتبها الاقتصاديون عن الفقر[٢] . بل إن عمق الكتابة عن الفقر وصل فى التخصص إلى حد وجود أرقام قياسية نقيس بها الفقر . وهذه درجة فى الدراسة متقدمة تقدماً كبيراً[٣] .

البُعد الثانى : انه بالرغم من الاهتمام الواضح بظاهرة الفقر ، الذى انعكس فى هذا الفيض من الكتابة ، بالرغم من ذلك فإنّ قضية الفقراء فى الكتابات تعتبر ضائعة أو مضيعة . والمعنى الذى أريد أن أقوله بذلك هو أنّ تحليل الاقتصاديين الراسماليين للفقر جعل قضية الفقراء قضية ليست مسببة عن النظام الراسمالى .

إنّ التقدير المتواضع لعدد الفقراء فى عالمنا يُشير إلى أنّ هناك حوالى ٢٠٠٠ مليون من البشر يعانون من الفقر[٤] . وهذا الرقم منقول عن تقرير مكنمارا الأمريكى الذى كان وزيراً للدفاع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بعد ذلك مديراً للبنك الدولى للإنشاء والتعمير . هذا العدد للفقراء يجعل النظام الذى تسبب فى ذلك موضع تساؤل من حيث صلاحيته . وهو النظام الراسمالى فهو النظام الذى يعتبر مسئولاً . وقضية فقر اكثر من نصف سكان العالم تثبت فشل النظام الراسمالى الذى قاد البشرية إلى هذا .. وواجه الراسماليون ذلك فأكثروا من الكلام عن ظاهرة الفقر وسكتوا عن الكلام عن قضية الفقراء فأصبحت بهذا كل القضية وكأن لا جذور لها ، ولا لون مذهبياً لها ، بل قضية لا صاحب لها .

يُسجل على الاقتصاديين الراسماليين ثلاث حقائق ، هى الأدلة التى تؤيد ما ذكر عن ضياع قضية الفقراء .

الحقيقة الأولى او الدليل الأول : بعد إهمال طويل لموضوع توزيع الدخل من الاقتصاديين الراسماليين ، عادوا إلى الاهتمام به فيما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ نهاية العقد الخامس من هذا القرن ، كان المتوقع فى هذا الاهتمام بموضوع توزيع الدخل ، مع استمرار تناسى الاهتمام بتوزيع الثروات ، كان المتوقع أن يقود هذا إلى الاهتمام بقضية الفقراء ، لكن الاقتصاديين الراسماليين استطاعوا أن يوجهوا الدراسة وجهة أخرى . لقد وضعوا فرضاً وشغلوا الدراسات الاقتصادية به وهذا الفرض مصوغ فى سؤال هو : ما هى علاقات حصص الفئات فى الدخل القومى خلال النمو الاقتصادى ؟ وكان المُستهدف من السؤال معرفة حصة الأجر فى الدخل القومى باعتباره حصة الفئة ذات الدخل القومى ؟ هذا الفرض المصوغ فى سؤال بدا فيه شيء من الموضوعية لكن إجابة السؤال اونتائج البحث التى حاولت أن تجيب على السؤال هى التى تسببت فى ضياع قضية الفقراء .. تقول نتائج الدراسات فى إجمال : ان حصة الفئات ذات الدخل الأقل قد زادت مع النمو الاقتصادى ، وأشير فى هذا العدد إلى دراسة كزنتس المعتبرة من أشهر وأهم الدراسات التى عملت عن ذلك[١] .

وهكذا فما دام أنّ النمو الاقتصادى من خلال ميكانيكية النظام الاقتصادى الراسمالى يقود تلقائياً او يؤدى بنفسه إلى تحسين أوضاع الفئات الأقل دخلاً ، واذن فلسنا فى حاجة إلى اتخاذ إجراءات تدخلية لتحسين أوضاع هذه الفئات . ومعنى ذلك أنّ قضية الفقراء لا تصبح قضية ، وهذا برغم كثرة ما كتب عن ظاهرة الفقر . وهذا هو الدليل الأول الذى يقام على جعل الاقتصاديين الراسماليين قضية الفقراء لا جذور لها ولا لون مذهبياً لها ، بل قضية لا صاحب لها .

الحقيقة الثانية او الدليل الثانى : فى إطار الموقف الفكرى والمذهبى السابق تقدم الاقتصاديون الرأسماليون لمعاجلة ظاهرة الفقر التى أكثروا من الكتابة عنها ، اعتبروا ظاهرة الفقر ظاهرة إعانات اجتماعية ، ويدخل فى ذلك إعانات البطالة . وهذا الحل منطقى مع موقفهم الفكرى والتحليلى ، ذلك أنهم باعتبارهم أن النظام الرأسمالى يقود بنفسه إلى حل المشكلة ، وإذن ، فليس هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات تدخلية تعمل على النظام الرأسمالى نفسه ، وإنما الأمر كله من خلال إجراءات إعانات الضمان الاجتماعى والتأمين ضد البطالة .

إعانات الضمان الاجتماعى والتأمين ضد البطالة هى إجراءات عن ظاهرة الفقر وليست إجراءات عن قضية الفقراء . فلو أنّ الأمر نُظر إليه على أنه قضية الفقراء فإنّ النظام الرأسمالى كنظام توضع صلاحيته موضع تساؤل . هذا النظام الذى برغم ضخامة التقدم الاقتصادى الذى حققه الإنسان ، فإنّ نصف سكان البشرية يُعتبرون فقراء . وهكذا لحرص الراسماليين على إبعاد النظام الرأسمالى عن المساءلة على مستوى صلاحيته عالجوا ظاهرة الفقر فى قوالب إعانات الضمان الاجتماعى .

الحقيقة الثالثة او الدليل الثالث : لو أنّ الاقتصاديين الرأسماليين حين رفضوا أن يعمل الفقر الموجود فى عالمنا الآن على سؤال صلاحية النظام الرأسمالى نفسه ، لو أنهم حين رفضوا ذلك وافقوا فى نفس الوقت أن يعمل الفقر على سؤال صلاحية نظرية التوزيع فى نظامهم لو أنهم فعلوا ذلك لكانوا عملوا على ظاهرة الفقر وعلى قضية الفقراء بهذا الإقرار ولكنهم رفضوا ذلك أيضاً . لقد تخندق الاقتصاديون الرأسماليون فى الفكرة التى أشرت إليها وهى أنّ النمو الاقتصادى يحابى الفئات الأقل دخلاً . وهم من هذا المنطلق رفضوا مناقشة صلاحية مقولات نظامهم عن التوزيع . وهكذا فإذا كانوا قد رفضوا القول عن قضية الفقراء برفضهم مناقشة سؤال صلاحية النظام الرأسمالى نفسه ، فإنهم قالوا الرفض مرة أخرى برفضهم مناقشة سؤال صلاحية مبادىء وقواعد توزيع الثروات والدخول فى هذا النظام .

يتبين من المقارنة بين الرأسمالية والفقر ، إنّ فكرة التسبيب العقائدى ليست مثارة فى كتاباتهم ، بل أعتقد انها ليست مُثارة فى اعتقاداتهم ، بل يثبت انه برغم كثرة ماقيل وكتب عن ظاهرة الفقر ، فإنّ قضية الفقراء تعتبر ضائعة .

المبحث الثالث

التسبيبات النوعية والعامة للفقر

فى هذا المبحث الثالث يعرض البحث التسبيبات العامة والنوعية للفقر ، وذلك فى ضوء ما قاله الدلجى . والمعنى المقصود بمصطلح التسبيبات العامة أنها العوامل المُسببة للفقر بصفة عامة للنوع الإنسانى . أمّا المعنى المُراد بمصطلح التسبيبات النوعية فإنها العوامل المسببة للفقر فى نشاط اقتصادى معين مثل النشاط الزراعى وغيره من الأنشطة التى سيعرض ما قاله الدلجى عن التسبيبات النوعية لفقر العاملين وفيها ما هو معنوى وفيها ما هو مادى ، بينما التسبيب العقائدى كله معنوى . وايضاً فإنّ التسبيب العقائدى ليس تسبيباً إيجابياً بمعنى أنه يعمل على إيجاد الفقر وإنما هو تسبيب يعمل على القضاء على الفقر ، بينما التسبيبات العامة هى كلها من قبيل التسبيبات الإيجابية ، أى أسباب تعمل على إيجاد الفقر .

التسبيبات النوعية للفقر :

خصّص الدلجى الفصل الخامس (ص ٤٩ ــ ٥٦) فى كتابه لما أسماه : فى أنّ الفلاكة والإهمال الصق بأهل العلم والزم لهم من غيرهم وبيان السبب فى ذلك . وهو فى هذا الفصل يبحث أسباب وجود الفقر فى أهل العلم ، ويدخل هذا فى التسبيبات النوعية للفقر . ثم خصّص الفصل السابع (ص ٧٢ ــ ٧٦) لما أسماه : فى غلبة الفلاكة والإهمال على نوع الإنسان وبيان ذلك . وهو فى هذا الفصل تكلم عن عناصر تسبب الفقر للعاملين فى النشاط الزراعى ، والنشاط التجارى ، والنشاط الصناعى . ويدخل هذا ايضاً فى التسبيبات النوعية للفقر . ويكون المصنف فى هذين الفصلين تكلم عن أسباب وجود الفقر فى أربع فئات من الناس ، هم : العلماء ، والزُرّاع ، والتجار ، والصناع .

اولاً ـــ اسباب فقر العلماء :

الأسباب التى ذكرها الدلجى لفقر العلماء هى :

١ ـــ عُزلتهم عن الإمارة وتجنبهم للتجارة والفلاحة والصناعة .

٢ ـــ حُسن تقديرهم لما عندهم من معارف بينما لا يقيم الناس لذلك وزناً .

٣ ـــ اعتبارهم فى قراراتهم القواعد الكلية والقياس والتنظير وهذه أمور قد تتخلف .

٤ ـــ بناء قراراتهم على القطع والوثوق وإبعاد الاحتمال .

٥ ـــ وقوع بعض المشتغلين بالعلوم غير الشرعية مثل علوم الحكمة والفلسفة والطبيعة والطب فى المحرمات .

٦ ـــ قصر بعضهم الكمال على التحلى بالمعارف واعتبار المال والجاه خيالات باطلة .

٧ ـــ خروج العلوم عن كونها حرفة وصناعة من الصناعات .

٨ ـــ العلوم مقارنة بالحِرَف تحتاج فى التأهيل لوقت طويل وتكلفة عالية .

٩ ـــ ضعف الدخل المتولد عن العلوم لضعف الطلب عليها .

هذه هى الأسباب التى ذكرها الدلجى لفقر العلماء ، وفيما يلى تحليل اقتصادى لها :

(أ) يُشير الدلجى فى السبب التاسع إلى قانون من قوانين الاقتصاد ، وهو تأثير الطلب على الأجر ، والثمن الذى يتكلم عنه هو دخل المشتغلين بالعلوم . أنه يعتقد أنّ هذا الدخل (أى الأجر) منخفض وذلك بسبب انخفاض الطلب على الخدمة التى يؤدونها . ونص عباراته هو : على قدر احتياج الناس إلى نوع ذلك المال (يُقصد الخدمة أو السلعة التى تُعرض) ونوع ذلك التكسب يكون نفاقه بينهم (أى رواجه) وبقدر رواجه تعظم ثروة صاحبه ، ص ٥٦ .

(ب) يُشير فى السببين الثالث والرابع إلى معلومة اقتصادية معروفة ، وتتعلق هذه المعلومة بأحد عوامل الإنتاج وهو المعروف باسم التنظيم ، والقائم به هو المنظم يسمى دخل المنظم باسم الربح ، وفى الاقتصاد يستحق المنظم هذا الدخل ، العالى ، لأنه يقوم بوظيفة المخاطرة ، ويقال عن ذلك انه يقوم بأعمال غير قابلة للتأمين عليها لعدم التأكد فيها . وبسبب طبيعة هذه الوظيفة وما تتطلبه فإنّ دخل المنظم يكون عالياً . يرى الدلجى أنّ العلماء لبُعد قراراتهم عن المخاطرة بسبب منطقهم فى التفكير ، وأسلوبهم فى اتخاذ القرارات ، لهذا فإنّ دخلهم لا يكون عالياً .

(ج) يُشير السبب السابع إلى معلومة اقتصادية يسجل بها سبقاً للفكر الإسلامى وبالتالى للاقتصاد الإسلامى . هذه المعلومة تتعلق بكون العلوم حرفة وصناعة من الصناعات . ويعتقد أنّ فقر العلماء جاء عندما فقدت العلوم هذه الصفة أو هذه الخاصية . وتعتبر هذه الفكرة فيها دقة ولها أهميتها والمؤلف نفسه استشعر ذلك لذلك خصص فصلاً كاملاً لها هو الفصل السادس (ص ٥٦ ـــ ٧٢) وعقده تحت عنوان : فى مصير العلوم كمالات نفسية وطاعة من الطاعات ليس إلاّ بعد كونها صناعة من جملة الصناعات وحرفة من الحِرَف . فى هذا الفصل حلل المصنف كيف أن العلوم الإسلامية بدأت حرفة وصناعة من الصناعات ، لهذا كان دخل القائمين بها عالياً ثم حلل كيف خرجت وفقدت هذا الطابع وفقدت هذه الخاصية ، لهذا انخفض دخل القائمين بها . لبيان قوة ما قاله المصنف فى هذا الصدد ينقل البحث عنه جملة مطولة ، يقول : إنّ الشريعة لما استلزمت العلم على ما مر ، وكان العلماء هم الملوك والأعيان . وكان نفاق (رواج) العلماء والاحتياج إليهم فوق نفاق (رواج) الخيّاط والحداد والحائك والاحتياج إليهم ، واسترزاق العلماء بعلمهم فوق استرزاق هؤلاء بحرفتهم صار العلم حرفة من الحرف على ما تقدم ، وقاعدة الحرف أن موجوديتها وكثرتها ومهارة أهلها يدور مع التمدن والحضارة ، فكلما ازداد القطر تمدنا وحضارة ازدادت الحرفة إحكاماً ومهارة فلذلك لاتجد فى القرى من المصنوعات ما يوجد فى المدن ولا فى صغير المدن ما يوجد فى كبيرها كما أن رواج الحرف ونفاقها (رواجها) هو سرّ موجوديتها وإحكامها ، لأنّ الناس لا يضعون سلعهم حيث لا تقبل أو لا تنفق (تروج) . وكبر المدينة وكثرة أهلها يستلزم النفاق (الرواج) لاحتياج الناس واختلاف أغراضهم وهممهم احتياجاً على البدل والتناوب إلى المصنوعات واستلزام ذلك لحكم البدلية والنوبة عدم الشعور والخلو واقتضائه للنفاق (الرواج) لأنّ توزيع المجموع على المجموع مع الكثرة على البدل والنوبة مستلزم لذلك لا محالة (ص ٦٥) .

ما قاله الدلجى عن كون العلم خرفة من الحرف وصناعة من الصناعات يفيد فى دراسة اقتصاديات العلم ، التطبيقى والنظرى . ويفيد أيضاً الدراسات التى تحاول أن تتكلم عن نشاط خدمى ويوصف بأنه صناعة ، على سبيل المثال صناعة التعليم .

قال الدلجى أيضاً عن معلومة اقتصادية شائع الكلام عنها فى الاقتصاديات المعاصرة وهى علاقة صناعة من الصناعات بحجم السوق . ومقتضى هذه المعلومة أنه كلما اتسع حجم السوق فإنّ ذلك يعمل على تقدم الصناعة المعينة ، وذلك لما يوفره من سوق واسعة لتصريف المنتجات ، ولما يؤدى إليه من التخصص وتقسيم العمل .

وبصدد ما قاله الدلجى عن ذلك ، يشار إلى مساهمة آدم سميث فى التنظير لهذه الفكرة[1] . أثر السوق على التخصص وتقسيم العمل معتبر من الأفكار التى جعلت الاقتصاديين يعقدون لواء تأسيس علم الاقتصاد لآدم سميث ، بل قد تكون هذه الفكرة هى من أهم أفكاره كلها . ويقول الاقتصاديون أنّ آدم سميث بهذه الفكرة نظر تنظيراً صحيحاً للاستفادة بمنجزات الثورة الصناعية .

فى المقارنة بين الدلجى وبين آدم سميث نجد الدلجى المفكر المسلم كتب كتابه فى بدايات القرن الخامس عشر ، آدم سميث الاقتصادى الأوربى كتب كتابه فى الربُع الأخير من القرن الثامن عشر . ومعنى ذلك أنّ كتابة الدلجى تسبق كتابة آدم سميث بحوالى اربعة قرون ، وترتيباً على هذا ، فإنه إذا كان لواء تأسيس علم الاقتصاد يعقد لمن نظر لهذه الفكرة الاقتصادية المشار إليها فإنه يجب أن يعقد لعلى بن الدلجى . وما قاله آدم سميث عن هذه الفكرة لا يتفوق على ما قاله الدلجى عنها . بل أن تحليل الدلجى لها متضمنة نوعى العلوم النظرية والتطبيقية يجعل تحليله يتفوق على تحليل آدم سميث الذى جعلها فى مجال الصناعات التطبيقية .

ثانياً ـ اسباب فقر التجار :

الأسباب التى ذكرها الدلجى لفقر بعض التجار تتخلص فى التالى :

(١) التجارة محتاجة إلى مادة متّسعة وراس مال كبير يُدار فى وجوه الأرباح والتثمير ويوزع على أنواع المتاجر لينجز كساد بعضها بنفاق (رواج) الآخر وليستعان بالنافق على ادخار الكاسد ارتقاباً لحوالة الأسواق واستدراراً للنفاق ، ولكن لايباع الكاسد فى حال كساده وذهاب ربحه وفساده وأيدى الناس خالية عن الأموال المقنعة القابلة لمثل ذلك غالباً (ص ٧٣) .

(٢) وأيضاً هى محتاجة إلى بصيرة تامة ودراية وافية وتجربة كاملة ليؤمن بها غش الباعة وخلابتهم وترويج السماسرة كواسدهم . ومفتقرة أيضاً إلى دراسة صادقة وحدس صحيح ليضع كل سلعة فى الاسواق موضعها زبوناً وسوماً وترخيصاً واغلاء وحلولاً وتأجيلاً وادخاراً وتعجيلاً ، ونفوس الناس غالباً ظلمانية لخلوها عن العلوم العقلية والأعمال الرياضية فهى بعيدة عن البصيرة (ص ٧٣) .

(٣) وأيضاً فالأيدى الغاصبة الخاطفة مستولية على التجار لمقهوريتهم مع الدولة وحامية الملك وخاصته المخادعين بالاستدانة والأرباح الكاذبة والمواعيد الباطلة والرهون الغير مملوكة والالتجاء إلى الاعسارات والحيل الشرعية والاستعانة بشهود الزور ووكلاء السوء ، وربما تكرر ذلك على التاجر الماهر فعاقه وأقعده عن أمثاله حتى على رأس ماله (ص ٧٣) .

هذه هى الأسباب التى ذكرها الدلجى للفقر فى طائفة التجار . وهى تشمل ثلاث مجموعات سببية . المجموعة الأولى تتعلق برأس المال اللازم للتجارة وبالسلع موضع التجارة ، والمجموعة الثانية تتعلق بالصفات والملكات والمؤهلات اللازم توافرها فى التاجر ، أمّا المجموعة الثالثة فإنها تتعلق بالأخلاقيات اللازم توافرها فى المجتمع الذى تتم فيه التجارة .

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى : يُشير الدلجى إلى ضرورة توافر رأس مال كبير لنجاح التاجر فإذا لم يتوافر ذلك فإنّ عكس النجاح يجىء وهو فقر التاجر . ورأس المال الكبير وفق تحليله يهيىء عناصر النجاح الآتية :

(أ) يمكن التاجر من توزيع تجارته على سلع كثيرة .

(ب) هذا التنويع فى السلع محل الاتجار يمكن التاجر من مواجهة تقلبات السوق من حيث الرواج والكساد ، وغالباً وفى غير الحالة المعروفة باسم الأزمة فإنّ الكساد لا يجىء على جميع السلع مرة واحدة ، كما أنّ الرواج لايكون كذلك . وإنما يجىء الكساد على

سلع بينما تكون سلع أخرى رائجة وهذه هى موسمية إنتاج السلع وموسمية الطلب . وتنويع التاجر سلعه يمكنه من تركيز نشاطه بيعاً وشراءً على السلع الرائجة ، وتخزين السلع الكاسدة إلى أن تجيء أوقات رواجها ، فلو أنه كان يتّجر فى سلعة واحدة لاضطر إلى بيعها فى أوقات كسادها ، وهذا بسبب فقره .

(ج) ثم إنّ رأس المال الكبير فى يد التاجر يمكنه فى حالة أزمة عامة ، وهى الحالة التى يُشير إليها الدلجى بتعبير : (وأيدى الناس خالية من الأموال) يمكن رأس المال الكبير التاجر الاّ يبيع فى هذه الحالة ، أى يمكنه من التخزين فيستطيع تأجيل البيع إلى حالة الرواج .

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية اللازمة لنجاح التاجر ، فإنّ الدلجى يجمع فيها بعض الصفات والمؤهلات والملكات والمعارف اللازم توافرها فى التاجر ، وهى تشمل :

(أ) الدراية ، أى الخبرة .

(ب) البصيرة ، أى القُدرة على التوقّع والتنبؤ بالأحداث وتقلبات السوق .

(ج) الفراسة والحدس ، ويعنى هذا كما يُشير إليه الدلجى نفسه معرفة أسواق كل سلعة ، والمُشترين لها ، وسياسات التسعير المختلفة للسلعة الواحدة حسب المناطق أو المواسم .

(د) المعرفة بسياسات البيع المختلفة ، ويعبّر الدلجى عن ذلك بقوله : حلولاً وتأجيلاً وادخاراً وتعجيلاً .

(هـ) توافر مكتسبات عملية معينة مثل العلوم الرياضية .

أمّا المجموعة الثالثة التى تكلم عنها المصنف فإنها تتعلق بالأخلاق اللازم توافرها فى المجتمع الذى تتم فيه التجارة ، وكان مدخله من زاوية الأخلاق السلبية التى تضر بالتجار ، وعناصر هذه الأخلاق السلبية هى :

(أ) وجود مختطفين وغاصبين للتجارة وهم يستخدمون الدولة من حيث سلطتها القهرية فى حماية انحرافاتهم وجرائمهم .

(ب) وجود مخادعين بالاستدانة والأرباح الكاذبة والمواعيد الباطلة والرهون غير المملوكة .

(ج) وجود من يلجأون إلى الاعارات والحيل الشرعية .

(د) وجود من يستعينون بشهور الزور .

(هـ) وجود من يستعينون بوكلاء السوء .

تعقيباً على ما قاله الدلجى عن أسباب فقر التجار يُشير البحث إلى الآتى :

ان العناصر الأخلاقية هى جزء من الاقتصاد الإسلامى ، والدلجى حين كتب عنها كان يعى هذه الحقيقة ، وهذا ما يجعلنا نقول أنّ الاقتصاد الإسلامى هو اقتصاد أخلاقى .

ثالثاً ــ أسباب فقر الزُرّاع :

يجمع ما قاله الدلجى عن أسباب فقر الزُرّاع فى الآتى : (ص ٧٣ ، ٧٤)

١ ــ عوارض السماء التى تُصيب الزراعات . ومنها البرد والهواء المفرطان ، وانقطاع المطر وكثرته فى غير وقته ، ونزول كبار الحصى والبرد وثقيل الثلج ، وشدة الحر .

٢ ــ الخسارات التى يسببها أمثال الجراد والفأر والجربوع .

٣ ــ العوارض الأرضية من سوء النبت وسباخة الأرض ، وخبث طينها .

٤ ــ وضع الأشياء (البذور وما شابه) متأخرة عن أوانها وعدم استكمالها بحرثها وشروطها .

٥ ــ نبات الأشياء المُضرة خلال الأشياء المطلوبة .

٦ ــ رخص البقول والخضروات وما فى معناها ممّا لا يقبل الادخار ، مع غلاء بذرها .

٧ ــ عدم نصيحة المعاونين فيها وخبائثهم واختلاسهم وتفويت الأعمال الكمالية المصلحية .

٨ ــ تسليط الظلمة عليهم واستبعادهم وتوسيع شروط مقاسمتهم وفرض الفرائض والتفنن فى وجوه الجبايات وأنواع الظلامات والجائهم إلى بيع زراعاتهم فى حال كسادها وعدم رواجها ،

٩ ــ ما يختص به أهل البدو من رداءة العيش وخشونته والبُعد عن أحوال الحضارة من الرفاهية والترف والتحلّى بالعلوم .

١٠ ــ الضعف الذى يبدو عليه المُزارعون وظهور ذلك فى أحوالهم وعلى شمائلهم .

هذه هى الأسباب التى ذكرها الدلجى عن أسباب فقر الزراع ، وهى تكاد ان تشمل كل ما يُقال فى دراساتنا الاقتصادية عن معوقات الإنتاج الزراعى ،

بل إن ما قاله الدلجى يشمل عناصر تفوق . ومن هذه العناصر التفوقية .

(أ) ما قاله فى السبب (٨) وهو متعلق بالجبايات والضرائب التى تُفرض على الزُراع . والدلجى فى هذا كأنه ينتقد السياسات الاقتصادية للبلاد النامية ، ومنها بلادنا الإسلامية أو يعمل لهذه السياسات إعادة توجيه . البلاد النامية أثقلت على القطاع الزراعى بالأعباء المالية وذلك لتمويل التنمية الاقتصادية وجاء ذلك فى صورة سياسات ضريبية ، أو سياسات تسعير ، بمعنى تسعير الحاصلات الزراعية بأسعار معينة تحصل الدولة بها عليها ثم تُعيد بيعها بعد ذلك بأسعار أعلى ، وقد تكون أعلى بكثير[1] . وغالبية البلاد النامية طبّقت هذه السياسة ، وقد يكون ذلك لسهولة فيها ، أمّا سهولة إجراءات وامّا سهولة سياسية ، لأنّ القطاع الزراعى لا ينظم فى نقابات على النحو المعروف فى قطاع الصناعة ، لذلك لا تجىء منه مقاومات سياسية للعسف الذى يقع عليه ، وقد يكمل عدم وجود نقابات التخلف الثقافى والحضارى فى القطاع . وهذا هو ما أشار إليه الدلجى فى السببين ٩ و ١٠ .

(ب) من عناصر التفوّق أيضاً ما قاله فى السبب (٦) . وما قاله الدلجى هنا يربطه ربطاً قوياً بما يُقال عن الدراسات فى البلاد النامية فيما يتعلق بضعف موقفها فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويسبب ذلك جزئياً بطبيعة السلع التى تُصدرها وانها مواد أولية ، ومن مشاكلها صعوبات التخزين وسرعة الفساد ، وهذا مع غيره يعكس نفسه فى أثمان منخفضة .

(ج) ــ ما قاله فى السببين ٩ ، ١٠ يجعل دراسته تتصل اتصالاً وثيقاً بالدراسات الاجتماعية التى تعمل عن القطاع الزراعى ، وهذا الذى قاله عن تخلف الزراع الحضارى وعن صور ضعفهم يمكن أن يكون بمثابة توجيه للسياسات الاجتماعية التى توضع بقصد التقدّم بهؤلاء الناس .

رابعاً ــ أسباب فقر الصُنّاع :

ما قاله الدلجى عن فقر الصناع قليل ، ومن الأسباب التى ذكرها :

١ ــ قلّة الماهر الحاذق فيها .

٢ ــ تعرّض الصناعات للكساد .

وإذا كان ما قاله قليلاً ، فإنّ فيه ما هو منتقد إسلامياً ، إنه يصف الصُنّاع بالبُعد عن الشهامة وعُلوّ الهمّة والانفة . والدلجى بهذا قد يكون مقرراً لواقع عصره لكنه بالقطع لا يقرر ذلك إسلامياً ، ذلك أن الإسلام يجعل القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية اللازمة للمجتمع فرض كفاية ، ومن هذه الأنشطة النشاط الصناعى ، فكيف يقبل وصف القائم بفرض الكفاية بالأوصاف السابقة .

التسبيبات العامة للفقر :

بعد أن ذكر الدلجى أسباب الفقر فى الفئات السابقة ، وهم العلماء والتجار والزراع والصناع ، وهذا ما قدّمه البحث تحت عنوان : التسبيبات النوعية ، بعد هذا يذكر أسباباً عامة للفقر لا تختص بفئة وحدها ، وإنما يمكن أن تصيب أياً من الناس : السبب الأول انقطاع التعاون والتناصح من كافة البشر أو عامّتهم لاتساع موجبات التباغض والتماقت لكثرة مقتضيات التحاسد ولحيلولة كل واحد بين الآخر ومراده الناشئة من الكبر والعجب والعداوة وخوف الازدحام على مطلوب واحد ، ولفوات بعض المقاصد بكثرة الشركاء وحب المباهاة والانفراد بالمجد وخبث النفس وفساد جوهرها ونقص انسانيتها (٧٤)

هذا هو السبب الأول العام للفقر ، ويتكون من عدد من العناصر ، والسبب كله يعرض للعلاقة بين الناس ، سواء اتخذت علاقة تضارب مصالح اقتصادية ، أو علاقة تنافس على موارد محدودة .

يقارن ما قاله الدلجى هنا بمقولة كارل ماركس عندما كتب عن نفس هذا الموضوع ، الدلجى المفكر المسلم ينعى على الناس انعدام التعاون بينهم ، وتنافسهم على الموارد المحدودة وازدحامهم عليها . وهو يستهدف من وراء ذلك بمنطوق المخالفة أن يكون الناس متعاونين متناصحين . وكارل ماركس عندما عرض لهذا الموقف صاغه فيما سماه نظرية صراع الطبقات ، ووفق تحليله فالتاريخ الإنسانى كله خاضع لصراع الطبقات ، بل لم يقف عند هذا الحد وإنما كارل ماركس بكتاباته وبنشاطاته كان يعمل على تعميق الصراع ، وهذا فى رأيه يقود إلى التطور والتغيير ، ويعنى بذلك القضاء على النظام الرأسمالى والانتقال إلى النظام الاشتراكى . وفرق هائل بين مقولة الدلجى الإنسانية

ومقولة ماركس الدموية ، وهذا هو نفسه الفرق بين الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الشيوعى .

السبب الثانى : أنه كلما تجدد للإنسان دخل جدّد له صرفاً ، إمّا بالمباهاة والترفع على أمثاله أو افراطاً فى الشهوات وانهماكاً فى اللذات ، أو خوفاً من سوء القالة والأحدوثة بتنقيص ما يقتضيه حاله ، أو بـاكراه مبغض لتلك النعمة عليه أو لأنّ الحالات المتجددة فى دخله يلزمها تجدد أمور فى صرفه (ص ٧٤) .

فى هذا السبب الثانى يُشير الدلجى إلى عنصرين يعملان على أحداث أو استمرار الفقر . العنصر الأول يجمع ما يسمى باسم الاستهلاك التفاخرى . وهذا هو الذى عبّر عنه بالمباهاة والترفع والإفراط فى الشهوات والخوف من سوء القالة . ما قاله الدلجى عن الاستهلاك التفاخرى يجعل الفكر الاقتصادى الإسلامى يتفوق تاريخياً . إذ أنّ الكلام عن الاستهلاك التفاخرى فى الاقتصاد لم يعرف إلاّ حديثاً . بل ان الدلجى حين تكلم عن عناصر ثلاثة فى هذا الاستهلاك التفاخرى ، فإنه يجعل تنظير ذلك فى الفكر الاقتصادى الإسلامى متميزاً ، ثم ان اظهاره للعنصر الثانى وهو الاستهلاك فى اللذات والشهوات يجعل تحليله نموذجاً من نماذج الاقتصاد الإسلامى الذى يظهر فيه دائماً التأكيد على العنصر الأخلاقى .

امّا العنصر الثانى فى هذا السبب فيُشير إليه الدلجى بقوله : إنّ الحالات المتجددة فى دخله يلزمها تجدد أمور فى صرفه . ويُشير بذلك إلى ما يعرف فى الاقتصاد من أن حاجات الغنى تزيد على حاجات الفقير ، ويلفت النظر فيما قاله الدلجى أنه عندما تكلم عن زيادة الانفاق مع زيادة الدخل فإنه استخدم مصطلح أمور فى الصرف ولم يستخدم مصطلح حاجة ، ومعنى ذلك أن هذا الذى تجدد مع زيادة الدخل ليس حاجة ضرورية وإنما هى أمور صرفية .

السبب الثالث : إن وجود المجد والسيادة الكسبية لا تصير دفعة واحدة إنما تكون بالتدريج والترقّى ومكايدة تنميتها ومعالجة زوال مواقعها مع كثرة الصادين عنها والعوارض العائقة لها أمر عسير بطىء السير فيقضى الانسان شطر عمره أو معظمه فى إعسار وإدبار (ص ٥/٧٤) .

السبب الرابع : يجمع السبب الرابع العناصر الآتية (٦/٧٥) :

(أ) امتداد أيدى الولاة والحكام إلى مافى أيدى الناس .

(ب) عزلة اليتيم وخضوعه وفقد نصيحة أبيه .

(ج) سهولة صرف مال الوارث لعدم تحمّله مشاق جمعه .

(د) عجز الوارث عن القيام بشروط تنمية ما ورثه وتثميره .

السبب الخامس : عقد الدلجى فى كتابه الفصل الثامن لبحث : فى أن الفلاكة المالية تستلزم الفلاكة الحالية (ص ٧٦ ــ ٧٨) ، ثم عقد الفصل التاسع فى : أن التملق والخضوع وبسط أعذار الناس والمبالغة فى الاعتذار إليهم وإظهار حبهم ومناصحتهم من أحسن أحوال المفلوكين واليق بهم وأفضاها إلى مقاصدهم وبيان الدليل على ذلك (ص ٧٨ ــ ٨٢) . فى هذين الفصلين كتب الدلجى عن مجموعة عناصر متصلة ببعضها ومرتبطة فيما بينها ، وتكون معا سببا من الأسباب العامة للفقر . والتحليل الذى كتبه عن الفقير فى سلوكه وخصائصه وطبيعة علاقاته بالناس لعله من أدق وأقوى ما قيل عن هذا الموضوع ، والذين لهم صلة بالدراسات الاجتماعية والدراسات النفسية يجدون فى الفصلين المُشار إليهما نموذجاً متقدماً ومتطوراً فى دراسة الفقير اجتماعياً ونفسياً .

العناصر التى قالها فى الفصلين المُشار إليهما وتكون معاً السبب الخامس للفقر هى :

(١) الفقر المالى يستلزم الفقر الحالى ، وهذا الأخير يعنى : تعذُّر المقاصد وانعدامها بحيث تصير الفلاكة (الفقر) حالاً ووصفاً ذاتياً للشخص فى أفعاله وأقواله دفعاً وتحصيلاً ، حكماً وتعليلاً (ص ٧٦) . ويستنتج من ذلك أنّ الفقير فيه أو به فقران : الفقر المالى والفقر الحالى ، والغنى فيه أو به غناءان : الغنى المالى والغنى الحالى ، والغنى المالى فيه المال الذى هو عبارة عن ملك الأعيان والمنافع ، والغنى الحالى فيه الجاه الذى هو عبارة عن ملك القلوب واستسخار أصحابها فى الأغراض والأعمال لما فيها لذى الجاه من اعتقاد الكمال والالتفات إليه (ص ٧٦ ــ ٧٧) . وهكذا إذا كان الفقر الحالى هو نتيجة وترتيباً على الفقر المالى ،

فإنّ الفقر الحالى يعود بدوره ليصبح سبباً فى الفقر المالى .

(٢) الأغنياء وذوو الجاه يتقارضون المقاصد تقارضاً ، ويقترضونها اقتراضاً ، والتقارض يستدعى القدرة على الوفاء بالنوبة بحكم المقارضة لأنه أمر على التعاقب والنوبة والقرض لا يوضع عند المعسرين ، والمفاليك ليسوا من أهل المقارضة ولا الاقتراض (ص ٧٨) .

(٣) الناس لايبذلون منافعهم وأموالهم بغير غرض ، بل لابد لهم من غرض إمّا عاجل او آجل ، والمفلوك تمنعه الفلاكة عن المكافأة على الاحسان بمثله ، وتمنعه أيضاً من الاخافة (ص ٨٠) .

(٤) يعرض المصنف العنصر الرابع فى السبب الخامس فى فكرة فيها معرفة تاريخية ووعى سياسى ، والفكرة هى أن تقلب الدول يؤدى إلى فقر فئة من الناس ، وهى فئة فيها إباء وشمم ، ويصبح هذا الاباء والشمم سبباً فى فقرهم . يقول : إن الدولة اذا انقرضت وجاءت دولة أخرى ، فأصحاب الدولة الأولى يكونون فى نهاية سعادتهم ففيهم شمم وأنفة ومطالبة لصاحب الدولة الجديدة بحقوق لم يعطوه ثمناً لها ، بل هى ممّا أوجبها خدمتهم فى الدولة الأولى ، والحكم للوقت ولصاحب الدولة الجديد نصحاء ومتملقون وإن سفلت بهم المرتبة ، وسياسة الملك تقتضى تقديم من فى تقديمه نظامه وابهته ، لا جرم ترتفع الأسافل على الأعالى كثيراً (ص ٨٢) .

المبحث الرابع
الدراسة التطبيقية

عقد الدلجى الفصل العاشر : فى تراجم العلماء الذين تقلصت عنهم دنياهم ولم يحظوا منها بطائل (ص ٨٢ ــ ١٥٥) . والفصل الحادى عشر فى : مباحث تتعلق بالفصل الذى قبله (ص ١٥٥ ــ ١٦٧) . والفصل الثانى عشر فى : اشعار المفلوكين (ص ١٦٧ ــ ١٨١) . وبشأن المفلوكين هذه الفصول الثلاثة فإنّ الدلجى بعد أن كتب عن الفقراء والفقر نظرياً ، كتب عنهم تطبيقياً لذلك يقترح البحث أن يدرس ما قاله فى الفصول الثلاثة تحت عنوان : الدراسة التطبيقية . وفى هذا الصدد نجد الآتى :

أولاً ــ الدلجى الذى كتب ما كتب منذ حوالى ستة قرون يضمن كتابه ما يعتبر دراسة تطبيقية فإنه لهذا يكون رائداً وسابقاً فى تضمين أيّة دراسة جزءاً تطبيقياً . أشير فى هذا الصدد إلى أن تخصيص جزء تطبيقى فى أيّة دراسة اقتصادية هو منحى حديث نسبياً .

ثانياً ــ يكتب الدلجى فى أول الفصل العاشر مايسميه مقدمة ، أى مقدمة الدراسة التطبيقية استلزمت الدراسة التطبيقية أن تكون عن فقراء لأنه كتب نظرياً عن الفقر والفقراء .. ودراسة عن فقراء هو كلام عن أشخاص ، كلام عن حياتهم الخاصة . وهذا جانب فى الدراسة للإسلام تحفظاته الشديدة عليه . وكان هذا واضحاً كلية فى فكر الدلجى . والدليل على ذلك ما اثبته فى المقدمة المشار إليها . فى هذه المقدمة بعد أن أشار إلى الحرج الإسلامى فى الكلام عن أشخاص بذواتهم قدم الدليل على أنه يجوز إسلامياً عرض سير بعض الناس . واستدل على ذلك بأقوال للقاضى عياض فى كتابه الشفا . وانتهى الدلجى إلى الآتى : ان ذكر الأحوال حكاية كان أو استشهاداً والانكار والتعريف والرد وتبيين ما لله فى ذلك الفعل من الحكمة فى الحكاية (ص ٨٣/ ٤) . وانتهى ايضاً إلى جواز الحكاية على جهة التعريف أو التنفير (ص ٨٤) .

ولأنّ الدلجى فى دراسته التطبيقية تكلم عن أحوال فقراء من العلماء والفقهاء فإنه خشى أن يفهم البعض أن حكايته عن فقرهم قد تكون طريقة للانتقاص من شأنهم لهذا قال : الفلاكة وإن اشعرت بتنقيص إلا أنا نذكرها فى هذا الفصل معراة عن معنى التنقيص والكلمات كثيراً ما تكون حاملة لمعنيين (ص ٨٤) . هكذا أثبت الدلجى جواز الحكاية عن بعض الأشخاص ، ولو كانوا فقهاء ، وتحفظ على معنى التنقيص مستبعداً وصف الفقهاء به .

أضاف الدلجى إلى ما سبق إضافة جديدة ، تضمنت هذه الإضافة الجديدة أنه بعد أن اثبت جواز

النقل مع استبعاد التنقيص فإنه فيما سيقوله عن أشخاص وفيهم فقهاء وعلماء لهم شأنهم سيعتمد على المراجع الموثوق بها والمؤكدة . يقول : نذكر تراجم العلماء ناقلين لها من المصنفات المعتمدة من غير إطلاق لفلاكة أو مقولة على أحد ، والعهدة في المنقول على المؤرخين ، والعذر في اتباعهم في نقله أنه لم يزل العلماء والمؤرخون يذكرون ذلك إملاء أو تصنيفاً شائعاً من غير نكير فكان إجماعاً عن السلف على جوازه (ص ٨٤) . ثم يقول : انا ننقل ألفاظ المترجمين بحروفها من غير تصرّف فيها لتكون العهدة عليهم في ذلك (ص ٨٦) .

الدلجى فيما نُقل عنه وضع عناصر في دستور للكتابة عن أشخاص ، وهو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام الإسلامى ، انه لم يقل عن دراسته التطبيقية الا بعد أن أبان بالدليل جواز ذلك إسلامياً . وهو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالأخلاق الإسلامية . ذلك أنه استبعد معنى التنقيص أو التشهير على نحو ما نعرف الآن . وهو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالمنهج العلمى الصحيح ، ذلك أنه ألزم نفسه بالمراجع الأصيلة والصحيحة فيما ينقل عنه . ثم هو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالأمانة العلمية ذلك أنه يقرر النقل حرفياً دون تصرّف .

ثالثاً ــ الدراسة التطبيقية التى قدّمها الدلجى تعتبر نموذجاً جيداً للدراسات التطبيقية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

(١) كتب عن مائة وثمانية وثلاثين شخصاً . وهذا قدر واسع ، لزم له جهد ضخم كبير . وقد تضمنت هذه الدراسة عدداً كبيرا من مشاهير الفكر الإسلامى . والدلجى بذلك وفّر مادة علمية عن هؤلاء الأشخاص . وهذه فائدة إضافة لما قاله .

(٢) ميّز بين نوعين من الفقراء في دراسته التطبيقية ، النوع الأول : فقراء بأنهم تقلصت عنهم دنياهم ولم يحظوا منها بطائل ، وفقراء أصيبوا مع فقرهم بنكبات وسمّى ذلك النكبات الحاصلة للأعيان . ولا شك أنّ عمل الدلجى ذلك يكشف عن سعة تصنيف في منهجه .

(٣) لم يقتصر على ذكر تراجم لسير الفقراء وإنما قدّم نماذج من تفكيرهم في الفصل الثانى عشر الذى عقده تحت عنوان : في أشعار المفلوكين ومن في معناهم من مقاصد شتّى وبيان أنّ الحامل عليها إنما هو الفلاكة . والدلجى بذلك ينظر لبعد يلزم أن تشمله الدراسة التطبيقية وما قاله في تقديم أفكارهم وأشعارهم وما قاله من تعليق على بعضها هو تنظير جيّد لبُعد من أبعاد الدراسات التطبيقية .

رابعاً ــ الدلجى وهو يكتب في فصول الكتاب الأخرى غير الفصول الثلاثة المُشار إليها كتب عن كثير ممّا يمكن اعتباره استدلالات تطبيقية . لقد ذكر كثيراً من الاحصاءات ومنها ما يتعلق باحصاءات عن أغنياء المسلمين ومقدار ثرواتهم وهذه معلومة من المعلومات الجيدة التى وفّرها الدلجى بكتابه .

المبحث الخامس
التوصيات

عقد الدلجى الفصل الثالث عشر (ص ١٨١ ــ ١٨٤) لما أسماه : في وصايا يُستضاء بها في ظلمات الفلاكة . ويعنى ذلك أنّ هذا الفصل هو توصيات يختم بها ما كتبه . بالتوصيات التى أكتب عنها في هذا المبحث السادس يتأكد مرة أخرى التفوق المنهجى في كتابة الدلجى . في الدراسات الحديثة ، وخاصة الرسائل والأبحاث العلمية ، تعطى أهمية للتوصيات ، وذلك لأنها تجعل البحث قابلاً للتطبيق والاستفادة منه . والدلجى بختمه كتابه بتوصيات جعل دراسته تُناظر احدث الدراسات بل قد يكون له فضل السبق والريادة التاريخية .

التوصيات التى أوصى بها الدلجى ليستضاء بها في ظلمات الفلاكة ، على حد تعبيره ، أو ليعالج بها الفقر ، على حد التعبير الحديث ، يمكن تجميعها في مجموعات :

مجموعة اولى : تعمل هذه المجموعة على مستوى العقيدة ، أى المستوى الإيمانى . ومن أمثلة ما قاله في

ذلك : وأيّاك على التعويل على واحد بخصوصه من البشر وإلقاء السرائر عليهم ، فإنّ من ألقى سرائره على غير الله وكله وما اختاره لنفسه (ص ١٨٣) . كُن توّاباً رجاعاً أوّاباً إلى الله عظيم الالتفات إليه والاستعانة بقوته (ص ١٨٢) . كُن كثير الدعاء بأسمائه تعالى وله الحمد (ص ١٨٢) .

مجموعة ثانية : تشمل هذه المجموعة الاخلاقية التى أوصى بها الدلجى . وهذه العناصر الأخلاقية تعمل على مستوى أدنى من المستوى الذى تعمل عليه العناصر العقائدية . من امثله هذه العناصر الاخلاقية التى ذكرها الدلجى : سع الناس بأخلاقك ومعارفك إن لم تسعهم بمالك ومعروفك واجتنب الإساءة إن عجزت عن الإحسان لهم (ص ١٨٢) ، تحقق أن المعاصى كالسموم يضر قليلها وكثيرها . إنّ للطاعات عبقاً وشذاً يفوح على أهلها وإن كتموها (ص ١٨٢) .

مجموعة ثالثة : تعمل هذه المجموعة على تحبيب العلم والسعى للتزود به ومنه . ومن العناصر التى ذكرها : انظر كيف يكون استجلاء لطائف العلوم شاغلاً عن الأكل (ص ١٨١) . ان فى الكمالات النفسية لذّة تزيد على اللذات الجسدية (ص ١٨١) ، عليك من العلوم بالكتاب والسُنّة والتمتّع بما فيها من النكات واللطائف واستمد منها برد اليقين وثلج الصدور (ص ١٨٢) .

مجموعة رابعة : تعمل هذه المجموعة على تحبيب المال . وممّا قاله الدلجى عن ذلك : لله در من سمى المال كمال الكمالات (ص ١٨٢) . وبدعوى الدلجى الفقير إلى حب المال يعالج فيه مظهرية الزهد .

مجموعة خامسة :تعمل هذه المجموعة على دعوة الفقير للعمل وانتهاز الفرصة . وممّا قاله عن ذلك : لا تكن وكلاً بل متحركاً كيساً ، وروقع ضر عجزك ، وفلاكتك بحيلتك ومصابرتك والتعرض لتنفيسات الدهر والوثوب عند الفرصة ، ولا تيأس من روح الله (ص ١٨٢) .

بعد عرض توصيات الدلجى لعلاج الفقير والفقر يذكر البحث ملاحظتين :

الملاحظة الأولى : يعرف فى الاقتصاديات المعاصرة الكثير من سياسات لعلاج الفقر ، بعضها يعمل على إعادة توزيع الدخل وبعضها يعمل على إعادة توزيع الثروة وبعضها يعمل على غير ذلك مثل الأسعار . وما قاله الدلجى لايعنى إلغاء هذه السياسات أو يعمل على بدائل لها ، وإنما هو عرض عناصر رأى أنها يمكن أن تعمل وترك الباب لعناصر أخرى يمكن أن تعمل أيضاً .

الملاحظة الثانية : وصايا الدلجى على علاج الفقير فى دينه وفى نفسه وفى خلقه وتعمل ايضاً على علاج الفقر بينما عبارة علاج الفقر لا تشمل الفقير وإنما تنصب على الفقر وحده . وهذا يؤكد أنّ الإسلام يرى ويتجه لشيئين : فقير وفقر ، أى يرى العنصر الانسانى والعنصر المادى فى المشكلة ، أو يرى قضية الفقير وظاهرة الفقر .

البحث السادس
نتائج البحث

يخُصص هذا المبحث لاستعراض نتائج البحث ، وبسبب أنّ البحث انتهج أسلوب المقابلة ما امكن ذلك بين الفكر الاقتصادى الإسلامى من خلال كتاب الدلجى والفكر الاقتصادى الوضعى من خلال نظمه ومدارسه ، فإنّ البحث سيعرض نتائجه فى إطار هذه المقابلة .

أولاً ـــ دراسة اقتصاديات الفقر فى علم الاقتصاد هى من الدراسات الحديثة نسبياً ، إذ أنها لم تعرف على هذا النحو الواسع إلاّ فى حوالى الخمسينات من هذا القرن العشرين[1] . لكن توجد مساهمة عن دراسة الفقر وهى مساهمة راونترى[2] التى تعود إلى بداية هذا القرن العشرين ، وإن كان علم الاقتصاد لا يرتبط كثيراً بهذه الدراسة ويُشير إليها باعتبار ما لها من اهمية تاريخية وليس للاهمية الموضوعية .

يرجع كتاب الدلجى تاريخياً إلى القرن الثامن الهجرى (الفترة من ١٤١٢ إلى ١٤٢١م) . ويعنى ذلك أنّ هذا الكتاب يرجع إلى بداية القرن الخامس عشر الميلادى . وبناء على هذا فإنّ تاريخ دراسة اقتصاديات

الفقر فى إطار الفكر الإسلامى يرجع إلى القرن الخامس عشر الميلادى . ولقد استخدم البحث مصطلح اقتصاديات الفقر . وذلك لابعاد معنى قد يرد وهو أن الدراسة أو الاهتمام بالفقر لم توجد فى الإسلام قبل القرن الخامس عشر ، إذ أنّ الاهتمام بالفقر كما أنّ الدراسة عنه بدأت منذ صدر الإسلام فاهتمام الإسلام بمشكلة الفقر معروف(٤) . هذا من حيث الاهتمام بموضوع الفقر ككل . لكن ما يسعى البحث إلى التأريخ له هنا هو دراسة اقتصاديات الفقر وليس دراسة الفقر فى حد ذاته . لهذا استنتج أن دراسة اقتصاديات الفقر فى الإسلام تبدأ بكتاب الدلجى .

والاستنتاج التاريخى الذى يسجله البحث هو أن دراسة اقتصاديات الفقر فى أطار الفكر الإسلامى تسبق نظيرتها فى علم الاقتصاد بحوالى خمسة قرون ، وهذا إذا اعتبرنا أن هذه الدراسة يؤرخ لها فى علم الاقتصاد بكتاب راونترى الذى نشر فى ١٩٠١ ، وإن كان علم الاقتصاد لا يعتبر هذا الكتاب دراسة فى اقتصاديات الفقر ، وإنما يعتبره دراسة فى الفقر بصفة عامة ، وقد تكون دراسة اقتصاديات الفقر فى إطار الفكر الإسلامى تسبق نظيرتها فى علم الاقتصاد بحوالى خمسة قرون ونصف ، وهذا اذا اعتبرنا أن هذه الدراسة تعود تاريخياً إلى حوالى الخمسينات من هذا القرن . وعلم الاقتصاد نفسه يرتبط بهذا التاريخ .

استخدم البحث فى هذه المقارنة التاريخية مصطلح اقتصاديات الفقر ، وذلك للاحتراز به عن معنى أو اعتراض قد يرد وهو أن الاهتمام بالفقر أو الكتابة عنه فى إطار الفكر الوضعى أو فى أطار الفكر الأوربى بصفة عامة ، هذا الاهتمام قديم ، بل انه توجد كتابات كثيرة عنه خاصة فى اطار الفكر الاشتراكى أو الاجتماعى الذى كتب فى أوربا فى الفترة السابقة على كارل ماركس (١٨١٨ ــ ١٨٨٣ م) . هذا الاهتمام أو هذه الكتابة قد وجدت ، لكن فى علم الاقتصاد لا تعتبر من قبيل الاهتمام أو الدراسة عن اقتصاديات الفقر ، وإنما من قبيل الاهتمام بالفقر بصفة عامة . وهكذا تثبت نتيجة البحث : دراسة اقتصاديات الفقر فى إطار الفكر الإسلامى تسبق نظيرتها فى إطار الفكر الوضعى بحوالى خمسة قرون على الأقل .

ثانياً :ــ تحليل كتاب الدلجى يتضمن تفوقاً آخر . وهذا التوفق الثانى يرتبط بالعناصر التى بحثها الدلجى فى كتابه مقارناً بالعناصر التى يبحثها علم الاقتصاد عند دراسته لاقتصاديات الفقر . وليس هذا التفوق المتصل بدراسة العناصر تفوقاً منهجياً .

كتب الدلجى عن الفلاكة والمفلوكين ، أى انه كتب عن الفقر وعن الفقراء . إذا قارنّا هذا بما جرى ويجرى عليه العمل فى علم الاقتصاد نجد أنّ علم الاقتصاد حين يكتب فإنه يكتب عن الفقر وحده ويثبت ذلك مراجعة عناوين الكتب والأبحاث التى كتبت عن الفقر فى علم الاقتصاد . ان العناوين التى عُنونت بها هذه الدراسة تدور حول الآتى : الفقر ، اقتصاديات الفقر ، مشكلة الفقر ، قياس الفقر .

تعنى العنونة بالفقر والفقراء أن الموضوع ينظر إليه على أنّ فيه جزأين أو به عنصران : الفقر هذا عنصر أول والفقراء وهذا عنصر ثان . والترتيب الذى يبنى على ذلك أن منهج بحث الموضوع يستلزم دراسة العنصرين معاً : الفقر والفقراء . أمّا العنونة بالفقر فإنّ هذا يعنى أنّ المشكلة كلها أو الموضوع كله تُحصر عناصره فى عنصر واحد هو الفقر .

يعنى ما تقدّم أنّ الفكر الاقتصادى الإسلامى يعتبر بُعدين فى الفقر . البُعد الأول هو الفقر وهذا هو البُعد المادى فى مشكلة الفقر ، والبُعد الثانى هو الفقير وهذا هو البُعد الإنسانى فى مشكلة الفقر . ويكون الاقتصاد الإسلامى بأخذه البُعدين فى الاعتبار لم ينظر إلى الفقر كمشكلة مادية فى حد ذاتها وإنما نظر إليها كمشكلة مادية مربوطة إلى العنصر الإنسانى الذى تقع عليه .

ما سبق من اعتبار الاقتصاد الإسلامى العنصر الإنسانى فى دراسة مشكلة الفقر بينما لم يعتبر الاقتصاد هذا البُعد هو مثال على خاصية تميز ، بل تمايز الاقتصاد الإسلامى عن الاقتصاد . وهذه الخاصية هى أنّ الاقتصاد الإسلامى إنسانى النزعة والمحتوى والهدف .

ثالثاً ــ يحاول البحث فى هذه النتيجة الثالثة مناقشة البُعد التحليلى فى كتاب الدلجى ، وذلك بعد مناقشة البُعد التاريخى والبُعد المنهجى . يميز فى الدراسات الاقتصادية بين نوعين من التحليل : التحليل الجزئى والتحليل الكلى . يعرف التحليل الكلى بأنه الفرع من

الاقتصاد الذى يدرس المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويعنون بها الدخل القومى والتشغيل والمستوى العام للأسعار[١] أمّا التحليل الجزئى فيعرف بأنه التحليل الذى يرتبط بسلوك المنشآت الفردية والعائلات[٢] . أى بسلوك الوحدة .

فى أى فرعى التحليل يمكن أن يصنف كتاب الدلجى : فرع التحليل الجزئى أو فرع التحليل الكلى ؟ قد يرى أنّ هذا السؤال ينبغى أن يرفض قبل أن يجاب عليه . ويعنى هذا أنّ السؤال ما كان ينبغى طرحه ذلك ان التحليل الجزئى والتحليل الكلى هى فروع حديثة فى الدراسات الاقتصادية ، بل ان المصطلحين لم يعرفا ولم يظهرا كمصطلحين اقتصاديين إلا حديثاً ، وبسبب هذه الحداثة للفرعين وللمصطلحين فإنّ طرحهما على كتاب الدلجى الذى كُتب منذ حوالى ستّة قرون هذا الطرح يمثل اجهادا للكتاب . والاجهاد هنا هو بمثابة تعسف فى البحث . والتعسف فى البحث العلمى خطأ .

ما يراه البحث ان طرح السؤال السابق على كتاب الدلجى ليس فيه اجهاد ولا تعسف . الدلجى كتب ما كتب منذ حوالى ستّة قرون . وعرفنا حديثاً ان الاقتصاد به نوعا تحليل : كلى وجزئى ويمكن أن يحاول وضع كتابة الدلجى القديمة فى الشكل الذى يلائمها من اشكال التحليل الحديثة وإذا قاد البحث إلى أن نضع كتاب الدلجى فى نوع التحليل الذى يتفوّق وهو نوع التحليل الكلى فان هذا يكون إثباتاً لتفوق آخر للدلجى وكتابه يضاف إلى التفوقين السابقين : التاريخى والمنهجى . بل إذا استطعنا ان نُثبت أنّ كتاب الدلجى يصنف فى احد نوعى التحليل دون أن يكون معروفا له ذلك ولا معروفا فى عصره ، فان هذا فى حد ذاته يصبح شكلاً من اشكال تفوّقه .

يتبيّن من تحليل كتاب الفلاكة والمفلوكين ان مؤلفه ناقش ظاهرة الفقر والفقير فى ارتباطها مع الظواهر المتصلة بها ، سواء أكانت ظواهر اقتصادية أم غيرها . لهذا يكون الدلجى بحث المشكلة التى بحثها بأسلوب التحليل الكلى . وكتاب الدلجى باتباعه هذا الأسلوب يملك تفوقاً ذلك أن التحليل الكلى يتفوّق على التحليل الجزئى . فالتحليل الجزئى قد شوه علم الاقتصاد . إنه جعل القوانين الاقتصادية تكتشف وتعمل على مستوى الوحدة المتناهية فى الصغر . وجعل التعرّف على الدوافع والغايات الاقتصادية يتم على مستوى هذه الوحدات المتناهية فى الصغر .

والكلاسيك الجُدد هم انصار هذا النوع من التحليل ، وهم بهذا ابطلوا الارتباط بين الظواهر الاقتصادية . ولهذا اصبحت الحياة الاقتصادية عندهم ترتبط بهذه الوحدة الذرية . ومما يجدُر ذكره ان شخصية روبنسون كروزو[١] كانت هى المثال الذى صورت هذه الوحدة الذرية . وممّا يجدرُ ذكره أيضاً أن الكلاسيك الجُدد معتبرون المدرسة التى لها الآن السيطرة فى عالم وعلم الاقتصاد .

قد يرد على إثبات التفوّق ، من حيث التحليل الكلى ، للدلجى ولكتابه ، تحفظ ، وذلك فى إطار الفكر الإسلامى . مضمون هذا التحفظ هو أنّ الأسلوب الذى كتب به الدلجى هو الأسلوب الذى كتب به المفكرون المسلمون فى عصره . بل فى العصور الإسلامية السابقة عليه . هذا حق ، وهو صحيح . ولكن ذلك لا ينفى تفوقية منهج التحليل للدلجى .

رابعاً ــ يحاول البحث فى هذه النتيجة الرابعة وفى هذا التسجيل الرابع استخلاص عنصر آخر من عناصر تفوق كتاب الدلجى عن الفقر والفقراء وهو التفوّق الكلى الشمولى .

كتب الدلجى عن الفقر وعن الفقراء ، قال ذلك بالعنوان الذى اختاره لمصنفه ، وقال ذلك بما كتب عنه فى كتابه . لقد كتب عن العناصر الآتية معُتقداً أنّ لها ارتباطاً بالموضوع الذى يكتب عنه . كتب عن خلق الاعمال وما يتعلق به ، وربط ذلك بمسئولية الفقير عن فقره (ص ٨) . خلق الأعمال وما يتعلق به هو دراسة فى فرع الدراسات المسمى بالعقيدة . والدلجى اثبت ذلك أنّ دراسة الفقر كظاهرة اقتصادية على وجه الخصوص ، وكظاهرة اجتماعية على وجه العموم ، ولفهم هذه الظاهرة فى الاقتصاد الإسلامى فإنه يلزم أن نتعرف على ما تتعلق به من فرع العقيدة ، وكتب عن التاريخ وكان يعود دائماً للاستشهاد التاريخى (ص ٣٦ ، وكتب عن علم النفس (ص ٢١) ، وكتب فقرات تتعلق بالجغرافية البشرية (ص ٣٢) ، وكتب عن علم المنطق (ص ٣٧) ، وكتب عن الحضارات (ص ٦٥) ، وكتب عن التراجم والسير (الفصل العاشر) ،

وكتب عن الديانات ورجل الدين (ص ٦٨) ، وكتب عن الفلك وعن الشعوذة (ص ٣٤) ، وكتب عن الطب (ص ٣٤) .

هذه هى فروع المعرفة أو الموضوعات التى كتب عنها الدلجى وهو يكتب عن الفقر وعن الفقراء .

وقد كتب عن هذه المعارف أو الموضوعات لانه رأى فيها ارتباطاً مع ظاهرة الفقر والفقراء التى يكتب عنها .

والنتيجة التى يثبتها البحث ان الدلجى وهو يكتب عن ظاهرة الفقر والفقراء لم يأخذها كظاهرة منفردة مستقلة عن غيرها من الموضوعات أو الظواهر التى لها ارتباط بها ، أى لم يأخذها كظاهرة منفصلة معزولة ، وإنما كتب عنها فى ارتباطها بغيرها من الموضوعات أو الظواهر . هذا الذى فعله الدلجى فى كتابه هو ما فعله من المفكرين المسلمين الذين تركوا لنا تراثاً فى الاقتصاد الإسلامى وفى غيره من المعارف الأخرى . ويعنى ذلك فيما يتعلق بأسلوب التحليل أن الدلجى كتب عن الفقر وعن الفقراء بأسلوب يقترح البحث أن يسمّى أسلوب التحليل الكلى الشمولى . ونقترح تعريفاً مبدئياً لهذا الأسلوب هو : الأسلوب الذى يدرس الظاهرة على مستوى الاجماليات ، ويدرسها فى ارتباطها الواسع بكل الظواهر الأخرى التى لها بها ارتباط . والجزء الأول من التعريف يُشير إلى الكلية ، أمّا الجزء الثانى فإنه يُشير إلى الشمولية . وفى ضوء هذه الكلية الشمولية يمكن أن يفهم ، وأن يبرر هذا القدر الواسع من الظواهر والمعارف التى كتب عنها الدلجى .

الكلية الشمولية ، والتى أعطيت مثالاً لها من كتابة الدلجى ، تتفوّق على الكلية الشمولية التى نُسبت إلى ماركس وذلك فى أكثر من وجه :

١ — جعل ماركس الظاهرة المادية هى الظاهرة الوحيدة المؤثرة ، وهى التى تحرك التاريخ ويفسّر بها[1] .

٢ — بل أوغل ماركس وجعل الظاهرة الاقتصادية وحدها ، من بين الظواهر المادية ، هى الظاهرة المؤثرة . ويقول عن هذه الظاهرة أنها قوى الإنتاج . ويعتقد أنها تتطور ذاتياً ، وتخلق الظواهر الأخرى[2] .

وجعل الظاهرة المادية هى الظاهرة المؤثرة ، ثم الايغال بجعل الظاهرة الاقتصادية من بين الظواهر هى المؤثرة هى فكرة خاطئة تاريخياً ، ويثبت التاريخ ذلك ، وخاطئة حالياً وذلك بمشاهدة التغيرات التى تقع الآن فى عالمنا ، وخاطئاً نظرياً ، فالتحليل العقلى النظرى الصحيح يرفضها .

٣ — ثم أن ماركس بعد أن جعل تحليله الشمولى قاصراً لاعتباره العنصر المادى أضاف بُعداً آخر وذلك جعل التاريخ البشرى كله يخضع للصراع الطبقى إعمالاً حتمياً لهذه الظاهرة[3] .

تحليل الدلجى كنموذج للتحليل الإسلامى لظاهرة اقتصادية هى ظاهرة الفقر يثبت التفوقية الإسلامية ، أى يثبت تفوق الكلية الشمولية الإسلامية على الكلية الشمولية الماركسية . الظواهر كلها معتبرة إسلامياً ، وليست الظاهرة الاقتصادية وحدها . والدلجى وهو يكتب عن الفقر والفقراء ، وهو الموضوع الذى جعله ماركس نموذجاً لتحليله عن الصراع الطبقى ، لم يقل الدلجى صراحةً ، ولم تقل كتابته ضمناً شيئاً عن الصراع . بل إن الدلجى وهو يكتب عن السببية فى الفقر ، سواء السببية العامة عندما تكلم عن خلق الأعمال وما يتعلق به ، أو السببيات الخاصة عندما تكلم عن سبب الفقر فى كل حرفة اقتصادية ، الدلجى وهو يكتب ذلك جعل الفقير مسئولاً فى السببية العامة ، وأناط المسئولية فى السببية الخاصة بعوامل أخرى ، وتحليله بهذا لا يدور من قريب أو من بعيد مع فكرة الصراع .

وبإجمال : ان أسلوب التحليل الكلى الشمولى الذى أثبته البحث للاقتصاد الإسلامى ، مستدلاً جزئياً عليه بكتابة الدلجى ، هو أسلوب التحليل المتفوق اقتصادياً ، وهو أسلوب غير معروف كليةً فى الكتابات الاقتصادية من أنصار المذهب الفردى ، وهو أسلوب متفوّق على الأسلوب الماركسى الذى يعانى ، كما أشرت ، من القُصور . ثم إن الكلية الشمولية تمكننا من فهم الظواهر الاقتصادية فهماً صحيحاً ، وتمكننا من فهم الارتباط التأثرى بين الظاهرة الاقتصادية وبين غيرها من الظواهر فهماً صحيحاً إيجابياً انسانياً .

خامساً — يثبت البحث فى هذه النتيجة الخامسة عناصر أخرى فى كتابة الدلجى تثبت له تفوقات أخرى بجانب التفوقات السابقة . وهذه التفوقات يمكن أن نجملها معاً تحت عنوان : تفوّق منهج البحث .

خصّص الدلجى الفصل العاشر والفصل الحادى عشر من كتابه ليقدم فيها نماذج أو أمثلة على الفقراء . وتوسّع فى عرض الفصلين بحيث أنهما يستوعبان نصف الكتاب تقريباً . وبلغ عدد الأشخاص الذين كتب عنهم مائة وثمانية وثلاثين شخصاً .

جعل الدلجى دراسته تشتمل على جزء عن التنظير وجزء عن التطبيق هو أحد عناصر تفوّق منهج البحث . والتفوّق الذى يسجله للدلجى هنا هو تفوّق موضوعى ، وتفوّق سبق تاريخى .

عُنصر آخر من عناصر تفوّق منهج البحث فى كتابة الدلجى . فى كتابة الدلجى عن الفقر والفقراء نلمح الإحالة التاريخية واضحة متكررة . بل إن الفصلين العاشر والحادى عشر يُعتبران بالكامل دراسة تاريخية عن الفقر وعن الفقراء . وهذه الإحالة إلى جزئيات فى التاريخ تجعل منهج الدلجى هو أسلوب المنهج الاستقرائى . وهذا منهج فى البحث الاقتصادى عرفناه بصفة رئيسية مع المدرسة الاقتصادية التاريخية . وهى مدرسة ظهرت بصفة رئيسية فى المانيا فى حوالى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ومنهجها يقوم على أنّ التاريخ يتوصل من خلاله إلى فهم السلوك الحالى للظاهرة الاقتصادية ، وسلوكها وتطورها فى المستقبل ، وهذا المنهج يقابل منهج الاستنباط الذى يجعل العقل الإنسانى هو الوعاء الذى تجرى فيه التجربة لاستنباط القانون الذى يحكم الظاهرة الاقتصادية(١) .

بجانب أنّ الدلجى كتب على نحو نقول على أساسه أنه كتب بالمنهج الاستقرائى ، وخاصة فى الفصلين العاشر والحادى عشر ، وهما فصلا الدراسة التطبيقية ، بجانب ذلك ، فإن كتابته فى الفصول التسعة الأولى من الكتاب يظهر فيها المنهج الاستنباطى . وبهذا فإنّ الدلجى حين كتب نلمح عنده ظهور المنهجين الاستقرائى والاستنباطى وهو بذلك جعل كتابته تحمل تفوّقاً فى منهج البحث ، وهو تفوّق موضوعى وتفوّق سبق تاريخى . أنه أخذ بالمنهج الاستنباطى ، وذلك حيث اقتضى الأمر هذا وإخذ بالمنهج الاستقرائى حيث اقتضى الأمر هذا . وما نقوله عن هذا باسم الاقتصاد الإسلامى إن كلا من المنهجين معتبر ، لكن لكل مقامٍ مقال .

سادساً — ختم الدلجى كتابه بتوصيات . وقد كتبها تحت عنوان : عشر وصايا يُستضاء بها فى ظلمات الفلاكة ، كتبها مركزة محددة مختصرة ، واستغرقت خمس صفحات (١٨١ ــ ١٨٥) .

الدلجى بهذه التوصيات رائد للدراسات الحديثة التى تنحو هذا النحو . وهو رائد ريادة تاريخية . وهو رائد ريادة موضوعية .

سابعاً — إنّ إثبات النتائج السابقة هو إثبات لفرضية هذا البحث وهى أنّ المفكرين المسلمين كانت لهم مساهمة فى الفكر الاقتصادى ، بجانب مساهمتهم فى الفقه الاقتصادى ، كما يثبت أيضاً الطبيعة الخاصة للفكر الاقتصادى للدلجى عن مشكلة الفقر وقضية الفقراء

قائمة المراجع

(أ) باللغة العربية :

١ ــ البغدادى ، اسماعيل باشا ، هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، ج ٥ ، منشورات مكتبة المثنى ــ بغداد .

٢ ــ الجاحظ ، عمرو بن بحر ، البخلاء طبعة مصر ، ١٣٢٣ هـ .

٣ ــ الجاحظ ، عمرو بن بحر ، كتاب التبصر بالتجارة ، تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب ، دار الكتاب الجديد ١٩٦١ م .

٤ ــ عاشور ، السيد محمد ، دراسة فى الفكر الاقتصادى العربى ـ أبو الفضل جعفر بن على الدمشقى (أبو الاقتصاد) الطبعة الأولى ، ١٩٧٣م .

٥ ــ كحالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين ـ تراجم مصنفى الكتب العربية ، ج ٧

بالانجليزية والفرنسية :

1 Akley G., "Macroceconomic Teroy", New York, Mackillan Company, 1973.

2- ATKinson, A.B., Poverty in Britan and the Reform of Social security, Cambredge Univesity Press, 1969.

3- Batchelder, A.B., "The Economics of Poverty", New York, Willey, 1973.

4- Bathis, B.N., "Povert, Agriculture, and Economic Growth, New Delhi, 1977.

5- Kalfer, N., ALternate Theories of Distribution "The Review of Economic Studies, Vol. 23, 1955.

6- Kuznets, S., "Economic Growth and Income Inequalityt, American Economic Review, Vol. XLV, No, 1, March 1955.

7- Kuznets, S., Quantitve Aspects of the Economic Growth of Nations", the Economic Development and Cultural change, Vol. x 1,l No. 2, January 1963.

8- Laidler, D.E., "La Demand de la Monnaie", reandition par M. Fiton, Dimod, Paris, 1974.

9- Lee, Eddy, "Development and Income Distribution-Acase Studyt of Sri lanka & Malyaysia, LLO, 1977.

10- Lorenz, M.O., "Methods of Measuring the Concentration of Wealth, American Statstical Association, New Series No. 70, June, 1905.

11- Loucks, William N., "Comparayie Economic Systemes, sixth edition, New York, Haruper Row, 1964.

12- Neseem, S.M., Rural Poverty and Landlessness in Pakistan, Povert and Landlessness in Asia, ILO, Geneva, 1977.

13- Petit Larousse, 1975.

14- Radwan, Samir, Agrarian Reform and Rural Povert: Egypt", ILO, Geneva, 1977.

15- Roll, E., "A History of Economic Thought", Faber & Faber, LTD.

16- Rowtree, B.J., "Povert-AStudy of Town Life, Macmillan, 1901.

17- Schumpeter, J., History of Economic Analysis", London; George Allen & Mnwin, LTD, 1954.

18- Smith, Adam, "An Introduction into the Nature and Causes of the WEalth of Nations", Penguin Books, 1978.

19- Tawnsend, Peter; "Measaring Poverty", British Journal of Sociology, 5, 1954.

20- WEISBROAD, B.A., "The Economics of Poverty", Englewood Cliffs.